المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
رئيس الحكومة

وزارة إصلاح الإدارة
والوظيفة العمومية

حصيلة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

التقرير السنوي 2017

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
رئيس الحكومة

وزارة إصلاح الإدارة
والوظيفة العمومية

حصيلة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

التقرير السنوي

2017

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى من السنة التشريعية العاشرة (يوم 14 أكتوبر 2016):

- "... فالمرحلة التي نحن مقبلون عليها أكثر أهمية من سابقاتها، فهي تقتضي الانكباب الجاد على القضايا والانشغالات الحقيقية للمواطنين، والدفع قدما بعمل المرافق الإدارية، وتحسين الخدمات التي تقدمها."

- "...إن الصعوبات التي تواجه المواطن في علاقته بالإدارة كثيرة ومتعددة، تبتدئ من الاستقبال، مرورا بالتواصل، إلى معالجة الملفات والوثائق؛ بحيث أصبحت ترتبط في ذهنه بمسار المحارب."

- "... إن إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكات والعقليات، وجودة التشريعات، من أجل مرفق إداري عمومي فعال، في خدمة المواطن.

- "...كما يتعين تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق."

مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 18 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين (يوم 29 يوليوز 2017):

- "... إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين..."

- "... وهنا أشدد على ضرورة التطبيق الصارم لمقتضيات الفقرة الثانية، من الفصل الأول من الدستور التي تنص على ربط المسؤولية بالمحاسبة."

الفهـــرس

كلمة السيد الوزير 7

تقديم 8

التحول التنظيمي 11

1. تحسين الاستقبال بالإدارة العمومية 12
2. وضع ميثاق للاتمركز الإداري 13
3. مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية 15
4. تأهيل التواصل العمومي على مستوى القطاعات الوزارية 15

التحول التدبيري 17

1. إعدادمشروع ميثاق المرافق العمومية 18
2. التدبير الحديث للموارد البشرية 18
   - 2.1 تحسين تدبير الموارد البشرية 19
   - 2.2 تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية 22
   - 2.3 تقوية الحماية الاجتماعية للموظف 27
3. تنفيذخطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمساوات بالوظيفة العمومية 27
4. تحسين الخدمات الإدارية 30

التحول الرقمي 36

1. اعتماد المنصة الحكومية للتكامل«GATEWAY GOUVERNEMENTALE» 37
2. تطوير منظومة متكاملة لتدبير الشكايات 37
3. تطوير النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية 40
4. تطوير منظومة الاستقبال الإلكتروني "إدارتي" 41
5. الجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية "امتياز" 45
6. تعاضد بعض الأنظمة والتطبيقات التدبيرية 48

التحول التخليقي 49

1. متابعة تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 50
2. إعداد مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات 53
3. الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة 54

الدعامات الأساسية والآليات..... 56

1. المواكبة التقنية والمنهجية والمالية..... 57
2. تحديث أساليب وطرق التدبير بالإدارة العمومية 57
3. شبكات التنسيق والتشاور لكبار المسؤولين 59
4. التعاون الدولي 64

كلمة السيد الوزير

يندرج إصدار التقرير السنوي لحصيلة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ضمن التقارير المنتظمة التي تسلط الضوء على ما تم تحقيقه من عمليات وأنشطة في مجال الإصلاح الإداري وتحديث المنظومة العمومية ببلادنا. كما يندرج ضمن المبادرات التواصلية التي تهدف إلى إطلاع مختلف الفاعلين والشركاء والرأي العام على أهم المكتسبات السنوية التي تم تسجيلها على مستوى المشاريع وبرامج العمل المختلفة. غير أن ما يميز التقرير السنوي الحالي يكمن في تزامنه مع الصفحة الجديدة التي فتحها المغرب في مسار التطوير المؤسساتي والتي ترجمتها التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره في مجال إصلاح الإدارة العمومية. فقد أكد جلالة الملك أن الارتقاء بالمنظومة الإدارية العمومية خيار استراتيجي لضمان الفعالية في إنجاز السياسات العمومية ودعم الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

فعلى ضوء مقتضيات دستور 2011، وفي سياق الدعوة الملكية السامية إلى بلورة نموذج تنموي جديد، أصبح إصلاح الإدارة العمومية ضمن الأولويات الوطنية بحكم الهواجس الكبرى المرتبطة بضرورة الاستجابة لانتظارات المواطن وتلبية حاجياته الأساسية في مختلف المجالات الاجتماعية الحيوية. وقد بادرت الحكومة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، إلى اعتماد خطة إصلاحية متكاملة تستهدف تقوية البناء المؤسساتي وتطوير العمل العمومي وتعزيز الحكامة العمومية. وتتمحور الخطة الحكومية حول إحداث تحولات هيكلية في الإدارة العمومية على المستوى التنظيمي والتدبيري والرقمي والتخليقي بالشكل الذي يحقق جودة الخدمات العمومية ويضمن رعاية المصلحة العامة. ولإحداث التحولات المنشودة، يقتضي الأمر خلق التراكمات الإيجابية في تنفيذ المشاريع الإصلاحية والبناء المتواصل من أجل التقدم بشكل تدريجي لبلوغ التغيير المطلوب.

وفي هذا الإطار، يعتبر التقرير المتعلق بمنجزات وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية برسم سنة 2017 لبنة أساسية في المسار الإصلاحي إذ يستعرض البوادر الأولى للمشاريع الطموحة التي نعتمدها اليوم بمقاربة مندمجة وتشاركية. إن المبادرات والعمليات التي شهدتها سنة 2017 تعد التأسيس الفعلي لبداية تحويل الإدارة العمومية في اتجاه تحديث الأداء الإداري وإرساء مبادئ الحكامة العمومية الجديدة. وأملنا أن نستطيع الدفع بالإدارة العمومية نحو أدوار طلائعية حاسمة في دعم الإنماء الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة بما يستجيب لتطلعات مختلف المواطنات والمواطنين.

محمد بنعبد القادر

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

تقديم

يحظى ورش إصلاح الإدارة في الظرفية الراهنة بأهمية كبرى في ظل التحولات التي يعرفها المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا أدل على ذلك الخطب الملكية المتتالية، التي شهدتها الفترة الأخيرة، والتي أولت عناية غير مسبوقة لاستعجالية تأهيل الإدارة وجعلها أداة فعالة في خدمة التنمية.

لقد تمحورت أهم التوجيهات الملكية السامية حول:

- اعتبار الجهوية المتقدمة التي أصبحت واقعا ملموسا، حجر الزاوية الذي يجب أن ترتكز عليه الإدارة، في تقريب المواطن من الخدمات والمرافق، ومن مركز القرار؛
- التحلي بروح الوطنية والمسؤولية، من أجل بلورة حلول حقيقية للارتقاء بعمل المرافق الإدارية، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين؛
- تغيير السلوكات والعقليات، وضمان جودة التشريعات، من أجل مرفق إداري عمومي فعال، في خدمة المواطن؛
- إعطاء عناية خاصة، لتكوين وتأهيل الموظفين، وتمكينهم من فضاء ملائم للعمل، مع استعمال آليات التحفيز والمحاسبة والعقاب؛
- تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق؛
- الإجابة على رسائل المواطنين، وإيجاد حلول لمشاكلهم المعروضة على الإدارة، وتفسير وتبرير القرارات التي يتم اتخاذها بناء على القانون.

إن أهم ما يمكن استخلاصه من الخطب السامية لجلالة الملك، الذي أعطى رسائل قوية لكل المعنيين بتدبير الشأن العمومي، هو أن:

- إصلاح الإدارة هي مسؤولية الجميع وأن تحقيق نجاعتها والرفع من جودتها سبيل لتحقيق التنمية والتقدم.
- علاقة الإدارة بالمواطن يجب أن تشكل جوهر عمل المؤسسات، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الرؤى والخطط والمناهج والتشريعات وتغيير السلوكات والعقليات.

وفي هذا السياق، فقد تمت ترجمة مضامين خطب صاحب الجلالة في التزامات البرنامج الحكومي الذي أفرد محورا خاصا بإصلاح الإدارة حدد مكوناته وأولوياته (**المحور الثاني من البرنامج الحكومي**: تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة).

كما أولى البرنامج الحكومي كذلك، أهمية كبرى لتنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية من خلال اعتماد ميثاق اللاتمركز وتفعيل اللاتمركز الإداري (**المحور الأول من البرنامج الحكومي**: دعم الخيار الديموقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة).

ويمثل تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة أولوية أفقية لضمان نجاح مختلف الأوراش والإصلاحات وذلك بالاستناد إلى خمسة عناصر أساسية هي :

1. النزاهة كمنظومة من القواعد والقيم التي تحكم مسؤولية الحفاظ على الموارد والممتلكات العمومية وضمان نجاعة استخدامها؛
2. الشفافية، وخاصة ضمان وصول العموم إلى المعلومة؛
3. الانفتاح والإدماج لضمان مشاركة واسعة لمختلف الفاعلين في المجتمع في إعداد وتقييم السياسات العمومية؛

4. المحاسبة والمساءلة لضمان تدبير أمثل للموارد البشرية والمادية وربط الإنجازات بالأهداف المحددة؛
5. جعل المرتفق / المواطن في صلب وظيفة الإدارة العمومية واهتمامها.

وفيما يتعلق بإصلاح الإدارة والخدمات العمومية وتقريبها من المواطن، التي تندرج ضمن مجال تدخل وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، فقد أكد البرنامج الحكومي على الأوراش التالية:

- مباشرة إصلاح شامل وعميق للإدارة يعتمد أساسا على الإدارة الرقمية والتدبير المبني على النتائج؛
- إصدار ميثاق المرافق العمومية؛
- مراجعة منظومة الوظيفة العمومية وأساليب التدبير والمساطر الإدارية؛
- وضع سياسة عمومية مندمجة لتدبير حديث للموارد البشرية بالإدارة العمومية يكرس التدبير التوقعي للموارد البشرية من خلال تطوير واعتماد نظام معلوماتي مشترك بين الإدارات لتدبير الموارد البشرية؛
- مراجعة منظومة التعيين في مناصب المسؤولية وفي المناصب العليا وفقا للمقتضيات الدستورية؛
- وضع إطار تنظيمي لتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها، وإلزامية نشر المساطر الإدارية ببوابة الخدمات العمومية وعن طريق جميع الوسائل المتاحة، والتقيد باحترامها، ولا سيما المساطر المتعلقة بنزع الملكية وبالمقاولة وبتحسين مناخ الأعمال والمغاربة المقيمين بالخارج؛
- نشر قائمة الخدمات المقدمة والوثائق المطلوبة من طرف كل الإدارات؛
- مواصلة الرفع التدريجي للطابع المادي للمساطر ودعم استعمال التكنولوجيا الرقمية لتحسين وتسهيل حصول المواطن على الخدمات العمومية،
- تعميم فضاءات الاستقبال وتواصل الإدارة مع المواطنين؛
- اعتماد منظومة متكاملة لتدبير الشكايات تتضمن وضع إطار تنظيمي لتدبيرها، يكون ملزما للإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، ويحدد مسطرة وآجال معالجة الشكاية، وكذا تطوير بوابة وطنية موحدة للشكايات؛
- وضع الآليات اللازمة للإشهاد على المساطر الإدارية لتمكين المرتفقين من الاحتجاج بها.

إن تنزيل هذه الأوراش الإصلاحية على أرض الواقع وتحقيق الأهداف المرجوة منها يستدعي رؤية واضحة وتصور شمولي إصلاحي للإدارة.

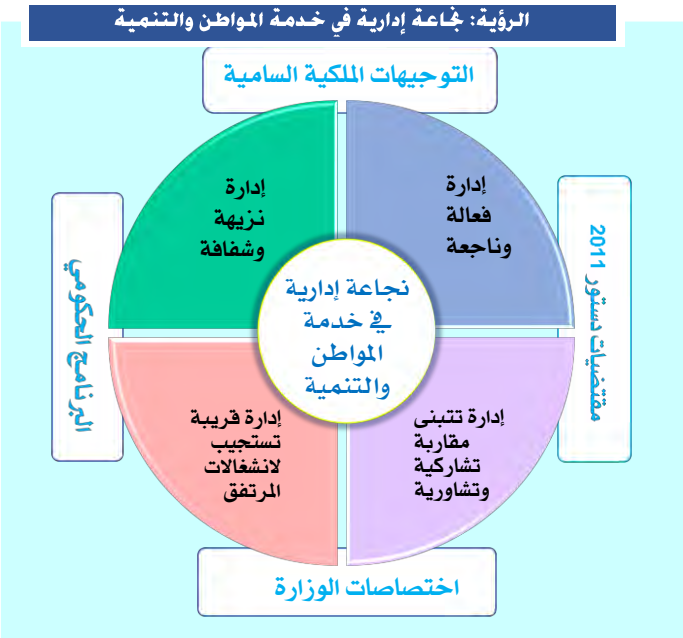

وعلى هذا الأساس، أعدت الوزارة وفق مقاربة تشاركية، برنامجا لإصلاح الإدارة، يستمد مرجعيته من التوجيهات الملكية السامية ومضامين الدستور والتوجهات العامة للبرنامج الحكومي، وينبني على رؤية استراتيجية غايتها إرساء إدارة ناجعة، نزيهة وشفافة، تروم تحقيق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة أساسا في الدفع بعجلة التنمية والاستجابة بالخصوص للانتظارات والحاجيات المتنامية للمواطن وللمقاولة.

كما يتميز هذا البرنامج بصبغة تحويلية تروم إحداث أربعة تحولات أساسية وهيكلية تتفاعل فيما بينها.

وقد اعتمدت الوزارة لأجل تنفيذ وتفعيل هذا البرنامج الطموح، مبدأ التشارك والإشراك والتشاور مع مختلف القطاعات العمومية والفرقاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويتضمن البرنامج، الذي يمتد خلال الفترة ما بين سنة 2017 وسنة 2021، تدابير وإجراءات على المدى القصير والمتوسط والبعيد وكذا آليات التنفيذ. بالإضافة إلى المشاريع التي تتوخى الوزارة من خلالها دعم ومواكبة أوراش الإصلاح عبرآليات الشراكة والتعاون الدولي وصندوق تحديث الإدارة العمومية.

الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة
نجاعة إدارية في خدمة المواطن والتنمية

التحول التدبيري
- ميثاق المرافق العمومية؛
- التدبير بالكفاءات؛
- إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة؛
- تطوير منظومة تقييم أداء الموظف؛
- تطوير منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية؛
- خطة عمل تنفيذ استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية؛
- تطوير الحماية الاجتماعية للموظف؛
- إحداث مرصد وطني للموارد البشرية بالإدارة العمومية؛
- برنامج تحسين الخدمات الإدارية؛
- قياس جودة الخدمات الإدارية.

التحول التنظيمي
- ميثاق اللاتمركز الإداري؛
- مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية؛
- البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال؛
- تأهيل التواصل المؤسساتي العمومي على مستوى القطاعات الوزارية ؛
- إعادة هيكلة وزارة الإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

التحول الرقمي
- المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية؛
- المنصة الحكومية للتكامل (Gateway)؛
- تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم؛
- إنجاز النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية (SIRH-AP)؛
- جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي.

التحول التخليقي
- متابعة تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- تدبير الزمن الإداري بالإدارة العمومية؛
- تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات؛
- مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة.

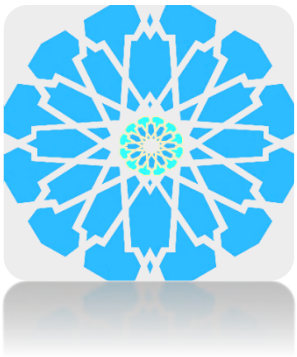

التحول التنظيمي

نجاعة إدارية
في خدمة المواطن والتنمية

إن وضع الآليات الكفيلة بتطوير مصالح الإدارة المركزية واللاممركزة من خلال إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري ومراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية، بالإضافة إلى بلورة رؤية مشتركة لتحسين الاستقبال والسهر على توفير ولوجية أفضل للمواطنين والمقاولات وتأهيل التواصل العمومي على مستوى القطاعات الوزارية، سيمكن الإدارة العمومية من بلورة سياسات ومشاريع فعالة ضمانا لسياسة قرب ناجعة من أجل مواكبة الجهوية وتقريب الإدارة من المواطنين وجعلها قاطرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1. تحسين الاستقبال بالإدارة العمومية

إن نجاعة الخدمة العمومية مرتبطة أساسا بمدى استجابتها لتطلعات وانتظارات المواطنين، لذا فإن تحسين علاقة الإدارة بالمواطن يعتبر من أهم مداخل الإصلاح المنشودة للبرنامج الإصلاحي للإدارة.

ولإعادة ثقة المواطن، لابد من تحسين فضاءات ومرافق الاستقبال في الإدارة العمومية وفق دليل مرجعي.

ولقد بلورت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية رؤية مشتركة حول تحسين "جودة الاستقبال"، بمساهمة بعض القطاعات الوزارية الأخرى وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) من أجل تفعيل مضامين البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال بالمرافق العمومية والذي يروم تطوير جودة الخدمات العمومية.

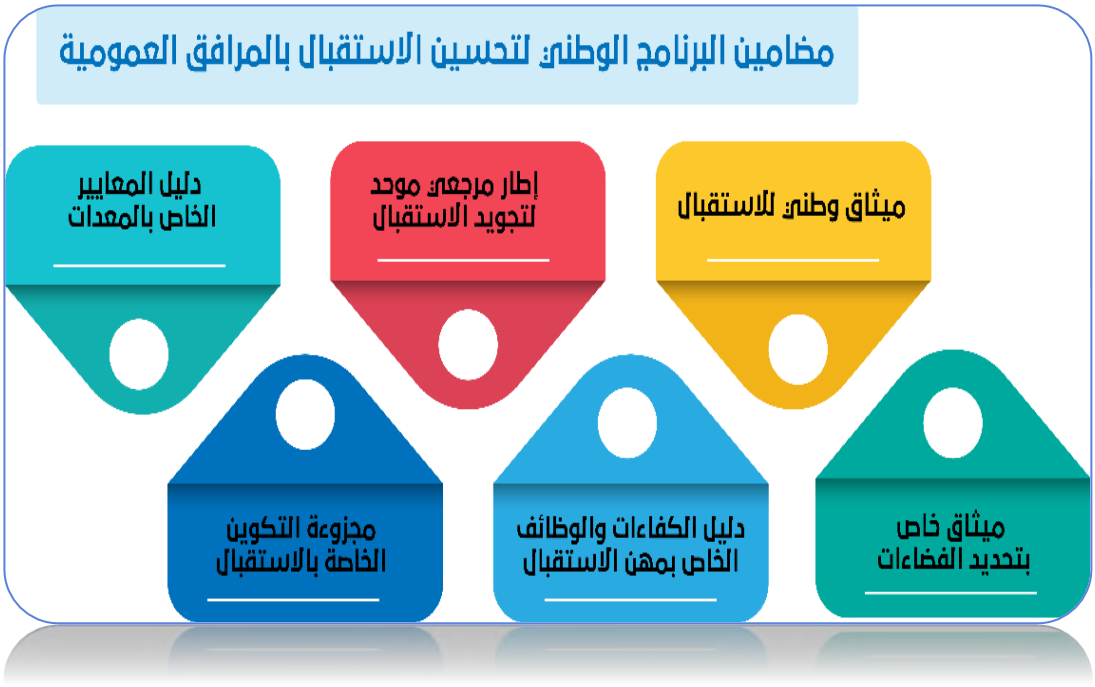

وقد تم العمل برسم سنة 2017، على تنزيل البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال بصفة تدريجية، وذلك على صعيد مجموعة من الوحدات النموذجية كمرحلة أولى، في أفق تعميمه على باقي الإدارات الأكثر تعاملا مع المرتفقين.

اعتماد إحدى الصيغ التالية: إنجاز/ مواصلة إنجاز/ إعطاء الانطلاقة

- الوحدة النموذجية الأولى المنجزة: الملحقة الإدارية السادسة "الرجاء في الله" التابعة لولاية الرباط -سلا بحي يعقوب المنصور،
- الوحدة النموذجية الثانية في طور الانجاز: مركز تسجيل السيارات بالرباط،

- الوحدة النموذجية الثالثة في طور الانجاز: المستشفى الإقليمي للجديدة،
- الوحدة النموذجية الرابعة في طور الانجاز: القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزيرة الخضراء،
- تقديم الاستشارة والدعم التقني للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج من أجل تحسين الاستقبال بالمؤسسة السجنية "عكاشة" بالدار البيضاء (في طور الانجاز).

وعلاوة على ذلك، تم إنجاز مجموعة من الإجراءات من بينها:

- اعتماد نظام موحد لجودة الاستقبال بالإدارات العمومية والجماعات الترابية؛
- إعداد ميثاق وطني للاستقبال واعتماد إطار مرجعي لتنزيله؛
- تأهيل فضاءات الاستقبال بالوحدات الإدارية النموذجية بكل متطلبات الاستقبال اللازمة بغاية تحسين استقبال المرتفقين وتيسير ولوجهم إلى الخدمات العمومية، وذلك من خلال العمليات التالية:
  - إنجاز أعمال التهيئة وتوفير التجهيزات المكتبية الخاصة بالاستقبال؛
  - تأثيث فضاء الانتظار ووضع آليات تنظيم الصفوف والتشوير الداخلي والخارجي وشاشات عرض الخدمات الإدارية ونظام فيديو للرصد والتتبع؛
  - جرد جميع الخدمات المقدمة لفائدة العموم وتحديد أهم المساطر الإدارية المرتبطة بها، وذلك بإعادة صياغتها بطريقة بسيطة وبرمجتها على شاشات العرض المخصصة لهذه الغاية،
  - تنظيم دورات تحسيسية حول تقنيات الاستقبال بالإدارات العمومية لفائدة العاملين بمختلف فضاءات الاستقبال...

الوحدة النموذجية الأولى: الملحقة الإدارية السادسة "الرجاء في الله " التابعة لولاية الرباط -سلا، حي يعقوب المنصور- الرباط

2. وضع ميثاق للاتمركز الإداري

يرتكز التصور الجديد للإدارة اللاممركزة على تنزيل مبادئ دستور يوليوز 2011 الذي بوء الجهة مستوى الصدارة في العلاقات بين مختلف الفاعلين المحليين، وجعلها فضاء للحوار والتشاور ولإعداد برامج التنمية وتتبعها، وذلك مواكبة للتطورات التي عرفها التنظيم اللامركزي لا سيما صدور القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات وبالعمالات وبالجماعات.

وتأسيسا على التوجيهات الملكية السامية وعلى المبادئ المذكورة، وفي إطار تنزيل البرنامج الحكومي يمكن اختزال الخطوط العريضة للتصور الجديد للإدارة اللاممركزة في المحاور التالية:

- تحديد وتوضيح دور واختصاصات الإدارات المركزية وحصرها في مهام التأطيروالتصور والتوجيه وتقييم ومراقبة أداء الإدارات اللاممركزة، فضلا عن الدور المنوط بها في مجال إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية.
- مواكبة الإصلاح الجهوي الأخيروإبراز المستوى الجهوي باعتباره الإطار الملائم لانسجام السياسات العمومية ولبرمجة مشاريع مختلف القطاعات الحكومية تحت إشراف والي الجهة، على أن تتولى الإدارات الإقليمية مهمة تنفيذ السياسات العمومية وإنجاز برامج التضامن والتماسك الاجتماعي، وكذا المواكبة والمساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية،
- إمكانية تجميع المهام الإدارية المشتركة، المنسجمة أو المتكاملة عن طريق خلق إدارات جهوية مشتركة بين القطاعات الوزارية تكون قادرة على إنجاز مشاريع جهوية تستلزم توحيد العمل وتظافر جهود عدة مصالح تابعة لنفس المستوى الترابي.
- تحديد العلاقات بين الفاعلين في مجال اللاتمركز على المستوى الترابي (إدارات مركزية-مصالح لا ممركزة- سلطات محلية او ترابية).

ويشكل ميثاق اللاتمركز الإداري، أرضية صلبة لبناء تصور جديد لإدارة لاممركزة تصاحب ورش الجهوية المتقدمة بما يلزم من آليات تدبيرية حديثة تعتمد مقاربة ترابية، وتجعل من المواطن غاية الإصلاح.

ويروم مشروع الميثاق:

- التركيزعلى الجهة كمستوى أساسي للاتمركز الإداري تحت إشراف والي الجهة مع إحداث آليات للدعم والمساعدة؛
- دعم المستوى الجهوي بالكفاءات البشرية والموارد الضرورية مع إمكانية تجميع المهام الإدارية المشتركة؛
- توضيح العلاقات الممكنة بين مختلف الفاعلين في مجال اللاتمركز الإداري؛

- إحداث آلية مركزية لتتبع اللاتمركز الإداري.

وفي هذا الشأن تم إعداد أرضية مشروع مرسوم بشأن ميثاق اللاتمركز الإداري من طرف لجنة بين وزارية تضم الوظيفة العمومية والداخلية والمالية، تمت دراسته على مستوى رئاسة الحكومة خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 24 غشت2017.

3. مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية

يروم المشروع إعادة النظر في القواعد المحددة لتنظيم الهياكل الإدارية للقطاعات الوزارية، فبعد 12 سنة من تطبيق مرسوم 2005، وجب تقييم هذه التجربة وتحديد الاختلالات في تطبيق هذه الأداة التنظيمية وتحليل ارتباطها مع المبادئ المدرجة في ميثاق اللاتمركز الإداري من أجل التركيز على الأنشطة الأساسية والاستجابة بشكل أفضل للمتطلبات الجديدة للمرتفقين .

وينبغي أن تركز هذه المراجعة في اتجاه وضع إطار مرجعي واضح لتنظيم القطاعات الوزارية يعتمد على التدقيق التنظيمي واللجوء التدريجي إلى خدمة المناولة أو التدبير المفوض بالاشتراك مع القطاع الخاص، والخدمات العرضانية المشتركة التي من شأنها زيادة الكفاءة وتقليل تكاليف التسيير، تكون أيضا طريقة لتغطية الخصاص في اليد العاملة المتخصصة في الإدارة العمومية.

4. تأهيل التواصل العمومي على مستوى القطاعات الوزارية

يروم هذا المشروع تأهيل وضمان وحدة وتكامل رؤية التواصل المؤسساتي العمومي. للارتقاء بالتواصل المؤسساتي وجعله مندمجا ومتلازما مع مختلف المشاريع التنموية من خلال نهج مقاربة تشاركية وتشاورية تمكن من تحسين الصورة المؤسساتية للإدارة العمومية وتضمن انخراط مختلف المتدخلين في دينامية الإصلاح الإداري، وذلك من خلال:

- إعداد والشروع في تنفيذ مخطط تواصلي شامل لمواكبة التحولات المهيكلة لإصلاح الإدارة من أجل إخبار وتوعية المواطن عبر مختلف الوسائط التلفازية والإذاعية والإلكترونية.
- إدماج التواصل المؤسساتي العمومي في دينامية الإصلاح الإداري بما يمكن مختلف الإدارات العمومية من بنيات مختصة وكفاءات مهنية لدعم البرامج القطاعية في إصلاح الإدارة.
- اعتماد التواصل الداخلي لتعبئة الموارد البشرية وضمان انخراطها في تنفيذ مختلف العمليات المبرمجة من أجل إنجاح خطة إصلاح الإدارة.

وبرسم سنة 2017، قامت الوزارة في هذا الصدد ب:

- إحداث شبكة مسؤولي التواصل لتنسيق الجهود وتقديم المشورة والاقتراحات العملية بين مختلف القطاعات الوزارية بهدف دعم التواصل المؤسساتي العمومي؛
- التشخيص الدقيق للوضعية الراهنة للتواصل المؤسساتي عن طريق تحليل الاستبيان الذي أعدته الوزارة بتعاون مع خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول موضوع" التواصل المؤسساتي وتفاعل القطاعات الوزارية مع دينامية الإصلاح".
- تنظيم الوزارة للقاء تنسيقي حول التواصل العمومي بالإدارات العمومية، وذلك يوم الأربعاء 14 يونيو 2017 خصص هذا اللقاء الذي حضره المسؤولون عن التواصل بمختلف القطاعات الوزارية وخبراء عن منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، للإطلاع على عدد من التجارب الناجحة الوطنية والدولية في مجال التواصل العمومي، وبحث سبل وكيفيات مأسسة وتطوير التواصل لتنزيل مضامين البرنامج الحكومي لإصلاح الادارة والوظيفة العمومية.

اللقاء التنسيقي حول التواصل العمومي بالإدارات العمومية،14يونيو2017، بمقر الوزارة

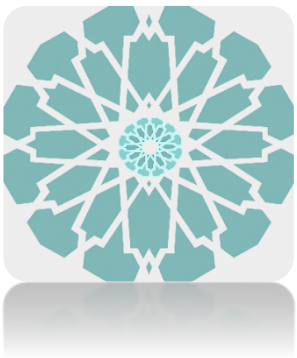

التحول التدبيري:

نجاعة إدارية
في خدمة المواطن والتنمية

يروم هذا المحور الهام تحقيق تحول تدبيري بالإدارات العمومية، بغية تحسين أداء الإدارة وتعزيز فعاليتها، من خلال المراجعة الشاملة لمنظومة الوظيفة العمومية، على أساس الكفاءة والنزاهة وذلك بإعادة النظر في أساليب التدبير العمومي المعتمدة بالإدارات والمرافق العمومية، وبالارتقاء برأسمالها البشري من خلال تثمينه وتأهيله ورفع كفاءته، مع إدراج الأساليب الحديثة للتدبير العمومي، خاصة منها تلك التي أثبتت فعاليتها ونجاعتها في القطاع الخاص عبر الإلمام بكل جوانب الخدمة العمومية وتوجيه المبادرات الإصلاحية نحو اعتماد واحترام معايير تجويد الخدمة العمومية.

1- إعداد مشروع ميثاق المرافق العمومية

تنزيلا للفصل 157 من الدستور الذي ينص على إعداد "ميثاق للمرافق العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية والأجهزة العمومية" . أعدت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية مشروع ميثاق المرافق العمومية، بتنسيق وتشاور مع القطاعات الوزارية وبعض الهيئات (مؤسسة الوسيط، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة).

ويعتبر هذا الميثاق إطارا مرجعيا للقيم والقواعد الأساسية التي يجب أن تحكم أسس عمل وسلوكيات المرافق العمومية، يرتكز على إقرار مبادئ وقواعد ملزمة لحسن تدبير وسير المرافق العمومية وكذا تجويد الخدمات العمومية المقدمة، من خلال إرساء ضمانات فيما يخص حقوق المواطن في تعامله مع الإدارة.

أهم أهداف ميثاق المرافق العمومية

وقدتم برسم سنة 2017، عقد لقاءين مع مصالح الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 25 يوليوز و 1 غشت 2017، تم على إثرهما إعداد صيغة معدلة للمشروع، حيث تم تدارس الصيغة المعدلة لمشروع ميثاق المرافق العمومية على ضوء الملاحظات والاقتراحات المثارة بشأنه مع مصالح الأمانة العامة للحكومة، بهدف إغناء مشروع الميثاق تماشيا مع روح الخطاب الملكي السامي الملقى بتاريخ 29 يوليوز 2017 بمناسبة عيد العرش المجيد، من خلال إضافة بعض المقتضيات إلى مضامينه، أهمها:

- تقديم الحساب عن تدبير الأموال العمومية،
- فعالية الصفقات العمومية،
- الشراكة مع القطاع الخاص،
- المعاملة التفضيلية لفائدة بعض الفئات،
- تعليل القرارات الإدارية،
- حق الطعن وتنفيذ الأحكام القضائية،
- تدبير وتثمين الموارد البشرية.

2- التدبير الحديث للموارد البشرية

نظرا للدور المحوري الذي تلعبه الموارد البشرية في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، فإن التدبير الحديث لهذه الموارد يعتبر ركيزة أساسية في التحول التدبيري لتغيير وتحديث مفهوم الخدمة العمومية، وفق مقاربة شمولية تجمع بين البعد القانوني والبعد السلوكي وكذا البعد التنظيمي، وترتكز على الكفاءة والوظيفة وتعزيز التكوين المستمر وتقييم الأداء والمردودية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحسين وتعميم أدوات الحماية الاجتماعية.

وتتطلب هذه التغييرات العميقة أيضا إطارا تشريعيا وتنظيميا جديدا للخدمة العمومية، يسمح بملائمة الوظائف والكفاءات وبتطبيق مبادئ الشفافية والجدارة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى المناصب العمومية ومناصب المسؤولية.

ويرتكز برنامج إصلاح الإدارة في شقه المتعلق بالتدبير الحديث للموارد البشرية على المضامين التالية:

- التأسيس لوظيفة عمومية مهنية وفعالة وناجعة؛
- الاعتماد التدريجي للتدبير المبني على مفهوم «الوظيفة»؛
- الانفتاح ودمج آليات التدبير الحديث للموارد البشرية؛
- تكريس مبادئ احترام القانون والاستحقاق والنزاهة والشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص والمساءلة.

ويتضمن هذا الورش الهام، البرامج الثلاث التالية:

- تحسين تدبير الموارد البشرية؛
- تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية؛
- تقوية الحماية الاجتماعية.

2.1 تحسين تدبير الموارد البشرية

يروم هذا البرنامج ضمن ديناميكية إصلاح هياكل الإدارة وطرق تدبيرها، عقلنة منظومة تدبير الموارد البشرية وضمان توحيد المنهجية التدبيرية، والتنزيل التدريجي لاعتماد مقاربة تجديدية مبنية على الاستحقاق وتطوير الكفاءات وتجاوز نظام التسيير النظامي للموظفين المرتكز على الدرجة والرتبة بدل الوظيفة، من خلال تحديد الآليات والأدوات الأساسية والوسائل المرجعية التي تضمن انخراط مختلف الفاعلين لتدبير حديث، فعال ومحكم للموارد البشرية وبالتالي التوفر على قاسم مشترك يربط جميع وظائف الادارة، بما يسمح لها بالقيام بعمليات مشتركة على مستوى تدبير الموارد البشرية وإرساء أسس نظام جديد في مجال التوظيف والتكوين المستمر والحركية عبر توزيع محكم للأعداد والكفاءات.

2.1.1 إنجاز الدليل المرجعي الشامل لوظائف وكفاءات الإدارة

تعتبر الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات الأداة المفتاحية التي ترتبط بها مجموعة من أنماط تدبير الموارد البشرية. ولا بد من الاعتراف بأن هناك عدة مجهودات بذلت في هذا المجال مما مكن من إحراز تقدم لا يستهان به. فإنجاز الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات من قبل عدة قطاعات وزارية ووضع أنظمة للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات يعتبر قفزة نوعية ستمكن الإدارة المغربية من المرور من تدبير بسيط وتقليدي للموظفين إلى تدبير حديث للموارد البشرية مبني على تدبير الكفاءات.

ويهدف الدليل المرجعي الشامل لوظائف وكفاءات الإدارة إلى اعتماد " الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات" قصد التوفر على لغة وأدوات تدبيرية موحدة وممارسات فضلى في مجال التدبير العملياتي للموارد البشرية، كما سيشكل هذا الدليل الأداة الأساسية والوسيلة المرجعية لإعداد آليات التدبير الحديث للموارد البشرية لتمكين الإدارات العمومية من الضبط الدقيق للوظائف الممارسة وكذا الكفاءات المطلوبة لشغل هذه

الوظائف، بوصفه آلية منهجية لإعداد آليات التدبير الحديث للموارد البشرية، يتم وضعها رهن إشارة مختلف الإدارات العمومية.

ومن المنتظر أن يساهم تفعيل هذا الدليل واستثمار نتائج الدراسة التي يتم إنجازها في هذا الإطار، في تحقيق عدة نتائج أهمها:

- تشكيل إطار مرجعي لتطبيق سياسة الحركية وإعادة انتشار الموظفين وحسن توزيعهم بين الإدارات العمومية؛
- إرساء أسس النظام الجديد في مجال التوظيف وتقييم مردودية الموظفين ووضع برامج دقيقة للتكوين المستمر؛
- إيجاد الأرضية الكفيلة بوضع منظومة عادلة للأجور في السنوات المقبلة.

وقد اشتملت هذه الدراسة على ثلاث مراحل:

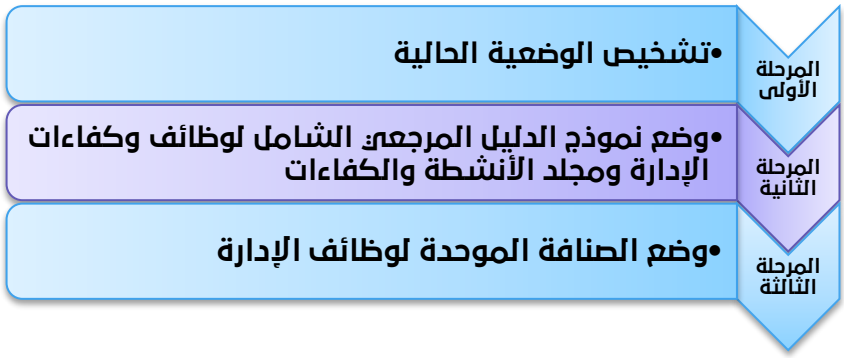

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه برسم سنة 2017، تمت المصادقة النهائية على تقرير المرحلة الثالثة من هذه الدراسة من طرف لجنة الإشراف المكلفة بتتبع إنجازها، كما أن جل المعطيات المتضمنة في هذا التقرير جاءت كنتيجة للمرحلتين السابقتين (الأولى والثانية).

ويهم تقرير هذه المرحلة بالأساس، وضع الصنافة الموحدة لوظائف الإدارة ووضع مصنف الوظائف المرجعية.

وتضم الصنافة الموحدة لوظائف الإدارة، لائحة المجموعات المهنية (51 مجموعة مهنية) والوظائف المرجعية المرتبطة بها، حيث حددت هذه الدراسة 215 وظيفة مرجعية. ويمكن التمييز بين وظائف مرجعية مشتركة بين جميع الإدارات (58) ووظائف مرجعية خاصة بكل إدارة على حدة (157) والتي تم إعداد البطائق الخاصة بها وتضمينها ضمن مصنف الوظائف المرجعية.

2.1.2 تقييم وتطوير منظومة التكوين المستمر بالإدارة المغربية :

يعتبر التكوين المستمر أحد الوسائل الأساسية لتأهيل الموارد البشرية بالإدارة العمومية، حيث تنكب الوزارة حاليا على مراجعة شاملة عبر وضع تصور جديد لمنظومة التكوين المستمر مع إعداد المخططات القطاعية ودعم الإطار التنظيمي للتكوين المستمر بمراجعة مرسوم 2005 وذلك ب:

- جعل التكوين المستمر حقا للموظف والإدارة وواجبا عليهما (إقرار هذا الحق في إطار المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية)،
- توسيع التكوين المستمر ليشمل موظفي الجماعات الترابية،
- إلزام الإدارات بوضع مخططات قطاعية للتكوين المستمر سنوية أو متعددة السنوات،
- إيلاء عناية خاصة للتكوين على المستوى الجهوي
- مراجعة مضامين إستراتيجية التكوين لخلق الإنسجام والتكامل بين مختلف القطاعات،
- إعادة النظر في تنظيم اللجنة المشتركة بين الوزارات المكلفة بالتكوين المستمر والتي تضم أهم القطاعات الوزارية،

- إعتماد آليات التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات في مجال التكوين المستمر،
- تقنين وضعية المكونين الداخليين في مجال التكوين المستمر لضمان المهنية في هذا المجال،
- تحديد مدة التكوين المستمر برسم كل سنة، ضمن المخططات القطاعية للتكوين المستمر، في حدود الإمكانات المرصودة لكل قطاع على حدة، ضمن منظور التدبير التوقعي المتعدد السنوات على المستوى المركزي واللاممركز، حسب الحاجيات الفعلية للإدارة،
- ربط التكوين بتقييم أداء الموظفين،
- ربط التكوين بالمسار المهني للموظفين (الحركية، الترقية، ولوج مناصب المسؤولية).

أ- إعداد تقرير عام حول منظومة التكوين المستمر تحت عنوان " التكوين المستمر بالإدارة المغربية "

تم برسم سنة 2017 إعداد تقرير عام حول منظومة التكوين المستمر تحت عنوان " التكوين المستمر بالإدارة المغربية ". وقد تطرق هذا التقرير للمحاور التالية:

- إشكالية التكوين المستمر: والمتمثلة في اعتماد الطريقة الكلاسيكية لهذا التكوين والتي كانت تقتصر فقط على تمكين بعض الموظفين من دورات تكوينية دون الحاجة لذلك في اغلب الحالات، بالإضافة إلى أن هذه الدورات لا علاقة لها بطبيعة عملهم. وإنما كانت تنظم فقط للتمكّن من صرف ما وقع اعتماده في الميزانية مسبّقا.

- التكوين المستمر في بعض الدول الاجنبية: وقد شمل هذا المحور دراسة مقارنة للدول الرائدة في هذا المجال، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المملكة البلجيكية، النمسا، إسبانيا، ألمانيا، كندا، دولة الإمارات العربية، سلطنة عمان.
- وضعية التكوين المستمر بالإدارة المغربية: ويشمل هذا المحور التشخيص الأولي للتكوين المستمر بالمغرب من خلال تقييم حصيلة منظومة التكوين المستمر،
- المراجعة الشاملة لمنظومة التكوين المستمر: تم التطرق في هذا المحور إلى ضرورة إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسساتي للتكوين المستمر، مشيرا إلى ارتباط هذه المنظومة بالمراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي سيركز على مفهوم الوظيفة ومأسسة التكوين لجعله حقا للموظف، مما يستلزم وضع منهجية للتكوين المستمر ترتبط بصورة مباشرة بإنجاز الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات.

ب- إعداد مشروع مرسوم يتعلق بالتكوين المستمر

يحدد المشروع الإطار الجديد للتكوين الذي يرتكز على استراتيجية شاملة مستقبلية موحدة لمواكبة التحولات التي تعرفها الإدارة العمومية، صادق عليه المجلس الأعلى للوظيفة العمومية خلال دورة يوليوز 2014.

ومن أهم معالم هذا المشروع:

- ضمان الحكامة الجيدة للتكوين؛
- جهوية التكوين المستمر والتشارك؛
- ربط التكوين بمنظومة تقييم الأداء وبالمسار المهني؛
- اعتماد آليات التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات.

- تحديد مدة التكوين المستمر برسم كل سنة، ضمن المخططات القطاعية للتكوين المستمر، في حدود الإمكانات المرصودة لكل قطاع على حدة، ضمن منظور التدبير التوقعي المتعدد السنوات على المستوى المركزي واللاممركز، حسب الحاجيات الفعلية للإدارة.

ج- القوانين والمراسيم والقرارات المنجزة

- قانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات المستخدمين والمهنيين غير الأجراء.
- مرسوم رقم 2.17.94 بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من لدن وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- مرسوم رقم 2.17.672 بإحداث وتنظيم معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بمدينة وجدة؛
- مرسوم رقم 2.17.646 بتتميم المرسوم رقم 2.11.89 الصادر في (14 شتنبر 2011) بإعادة تنظيم المعهد العالي للإعلام والاتصال؛
- مرسوم رقم 2.17.506 بإعادة تنظيم المعهد الوطني للتهيئة والتعمير؛
- مرسوم يتعلق بإعادة تنظيم مدرسة تكوين أطر القوات المساعدة.
- قرار رقم 2658.17 بإحداث وتنظيم معاهد التكوين في الميدان الصحي؛
- قرار رقم 3421.17 2017 بإحداث المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحة.

2.2 تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية؛

رغبة في تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية، وضمان الرفع من نجاعة المرفق العام وجودة خدماته، عملت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية خلال سنة 2017، على تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للوظيفة العمومية من خلال إعداد ودراسة وإصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتدبير الموارد البشرية، ورصد تطور المناصب العمومية وإعداد الحصيلة الاجتماعية وكذا السهر على تنفيذ مختلف الاجراءات والتدابير الواردة في منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2012/26 المتعلق بالتغيب غير المشروع عن العمل.

2.2.1- إعداد وإصدار بعض النصوص التشريعية والتنظيمية

أ- إصدار المرسوم رقم 2.17.322 صادر في 25 من محرم 1439 (16 أكتوبر 2017) بتغيير المرسوم رقم 2.58.1381 الصادر في 27 نوفمبر 1958 بتحديد شروط منح التعويضات العائلية للموظفين والعسكريين ومستخدمي الدولة والبلديات والمؤسسات العمومية (الجريدة الرسمية عدد 6624 بتاريخ 23 نوفمبر 2017):

يهدف هذا المرسوم إلى تعديل المرسوم رقم 2.58.1381 السالف الذكر، وذلك لتمكين المتقاعدين المعهود إليهم بكفالة أطفال من الاستفادة من التعويضات العائلية على غرار الأبناء الشرعيين.

وتجدر الإشارة إلى أن المنخرطين في نظامي المعاشات المدنية والعسكرية يستفيدون، عند بلوغهم سن التقاعد، بموجب الفصل 15 من القانون رقم 011.71 الصادر في 30 دجنبر 1971 المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، والفصل 17 من القانون رقم 013.71 الصادر في 30 دجنبر 1971 المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية، من التعويضات العائلية عن الأولاد، المقررة بموجب المرسوم رقم 2.58.1381 الصادر في 27 نونبر 1958 بتحديد شروط منح التعويضات العائلية للموظفين والعسكريين ومستخدمي الدولة والبلديات والمؤسسات العمومية، غير أن الاستفادة من التعويضات العائلية لم تكن تشمل الأطفال المتكفل بهم.

والجدير بالذكر أيضا، أن موظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية يستفيدون، قبل إحالتهم على التقاعد، من التعويضات العائلية الممنوحة عن الأبناء المتكفل بهم، بموجب نفس المرسوم رقم 2.58.1381 المشار إليه أعلاه.

كما يجدر التنبيه، إلى أن متقاعدي الضمان الاجتماعي، والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد يستفيدون من التعويضات العائلية الممنوحة عن الأطفال المتكفل بهم.

وقد أدت هذه الوضعية إلى خلق نوع من عدم المساواة بين الموظفين المدنيين والعسكريين النشيطين من جهة، وبين المتقاعدين منهم من جهة أخرى، وكذا بين المتقاعدين برسم نظامي المعاشات المدنية والعسكرية، وبين متقاعدي الضمان الاجتماعي والنظام الجماعي لمنح رواتب المتقاعدين وبالتالي حرمان مجموعة من متقاعدي نظامي المعاشات المدنية والعسكرية من هذه التعويضات العائلية، المقررة لفائدة الأطفال المتكفل بهم.

ب- إعداد مشروع قانون تنظيمي رقم 21.17 بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا

تم إعداد مشروع قانون تنظيمي رقم 21.17 بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور؛ ويأتي هذا المشروع في إطار مواصلة الحكومة لجهودها الساعية إلى العمل على التنزيل السليم والديمقراطي للدستور، وإلى تكريس مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، ويهدف إلى تحيين لوائح المؤسسات والمقاولات العمومية والمناصب العليا المحددة في الملحقين 1 و2 من القانون التنظيمي رقم 02.12 سالف الذكر.

ج- إعداد مشروع مرسوم بشأن تنظيم مباريات موحدة للتوظيف ضمن الهيئات المشتركة بين الإدارات.

سيسمح هذا المرسوم بتنظيم مباراة واحدة سنويا، برسم كل درجة من الدرجات المنتمية إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات تحت إشراف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية. ويوجد مشروع المرسوم طور المصادقة، ويهدف إلى:

- الرفع من فعالية ونجاعة مباريات التوظيف بالنسبة للإدارات العمومية، ولاسيما تلك التي لا تحظى إلا بعدد قليل من المناصب المالية؛
- ترشيد النفقات العمومية المرتبطة بتدبير مباريات التوظيف؛
- تكريس مبادئ الاستحقاق والمساواة وتكافؤ الفرص، ومعايير الكفاءة والمهنية والنزاهة والاستقلالية والحياد في ولوج المناصب العمومية؛
- تبسيط مسطرة الترشيح وتخفيف التكاليف المرتبطة به بالنسبة للمترشحين.

الاجتماع 22 لشبكة مديري الموارد البشرية بمختلف الوزارات والإدارات العمومية لتقديم عروض وخلاصات أشغال اللجان الموضوعاتية لتفعيل مقتضيات المرسوم المتعلق بحركية الموظفين، والتعاقد بالوظيفة العمومية، وتنظيم مباريات مشتركة بين الوزارات وتقديم الدليل المرجعي الشامل للوظائف والكفاءات-23 ماي 2017، بمقر الوزارة

د- استكمال الإطار التنظيمي للتعاقد بالإدارات العمومية وتفعيله

يحدد المرسوم رقم 2.15.770 الصادر في 5 ذي القعدة 1437 (9 أغسطس 2016) شروط وكيفيات تشغيل خبراء وأعوان بموجب عقود بالإدارات العمومية، إن اقتضت ضرورة المصلحة ذلك، دون أن يترتب عن هذا التشغيل، في جميع الأحوال،

ترسيم الأعوان المتعاقدين بأطر الإدارة كما ينص على ذلك صراحة الفصل 6 المكرر من الظهير الشريف رقم 1.58.008 بتاريخ 24 فبراير 1958 بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

وفي إطار استكمال تنزيل الإطار التنظيمي للتشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية، تم إصدار ثلاث(3) قرارات لتطبيق مقتضيات المرسوم رقم 2.15.770 الصادر في 5 من ذي القعدة 1437 (09 غشت 2016)، بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية بتاريخ 21 غشت 2017:

- قرار مشترك لوزير الاقتصاد والمالية والوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية رقم 1761.17 بتاريخ 10 يوليوز 2017 بتحديد نموذجي عقد تشغيل الخبراء والأعوان بالإدارات العمومية؛

يحدد القرار نموذجي العقود التي يتعين أن تحرر وفقها عقود تشغيل الخبراء والأعوان بمختلف الإدارات العمومية. ويتضمن النموذجان المذكوران موضوع العقد وتاريخ سريان مفعوله ومدته وحقوق وواجبات المتعاقد والإجراءات التأديبية وحالات انتهاء العقد وشروط فسخه عند الاقتضاء.

- قرار لرئيس الحكومة رقم 3.95.17 صادر في 11 من ذي القعدة 1438 (4 غشت 2017) بتحديد مقادير الأجور الجزافية الشهرية ومقادير التعويضات عن التنقل المخولة للخبراء والأعوان الذين يتم تشغيلهم بموجب عقود بالإدارات العمومية:

يحدد القرار مبالغ الأجور الجزافية الشهرية ومقادير التعويضات عن التنقل المخولة لكل من الخبراء والأعوان المتعاقدين والتي تحدد بالاستناد إلى معياري الشهادة والتجربة المهنية.

- قرار الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية رقم 1394.17 بتاريخ 9 يونيو 2017 بتحديد شروط وكيفيات تنظيم وإجراء مباراة تشغيل الأعوان بموجب عقود بالإدارات العمومية:

يحدد القرار شروط وكيفيات تنظيم مباريات تشغيل الأعوان المتعاقدين بالإدارات العمومية، لاسيما مساطر وآجال الإعلان عن المباريات وشروط الترشح لاجتيازها، ومعايير الانتقاء، ومكونات الاختبارات، وكذا تأليف لجان المباريات ولجان الحراسة، ومساطر حصر لوائح الناجحين ولوائح الانتظار.

هـ- إصدار قرار للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة رقم 2652.16 صادر في 28 من ذي القعدة 1437 (فاتح شتنبر 2016) بتتميم القرار رقم 977.13 الصادر في 7 جمادى الأولى 1434 (19 مارس 2013)

يتم بموجب هذا القرار تحديد قائمة الشهادات الوطنية غير المنصوص عليها في الأنظمة الأساسية الخاصة والمسلمة من طرف الجامعات ومؤسسات التعليم والتكوين الأخرى التابعة للقطاع العام، المطلوبة لولوج مختلف درجات الوظيفة العمومية؛

و- إصدار قرار للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية رقم 2261.16 صادر في 27 من شعبان 1438 (24 ماي 2017) بتتميم القرار رقم 977.13 الصادر في 7 جمادى الأولى 1434 (19 مارس 2013):

يتم بموجب هذا القرار تحديد قائمة الشهادات الوطنية غير المنصوص عليها في الأنظمة الأساسية الخاصة والمسلمة من طرف الجامعات ومؤسسات التعليم والتكوين الأخرى التابعة للقطاع العام، المطلوبة لولوج مختلف درجات الوظيفة العمومية.

ز- إعداد مشروع قرار لرئيس الحكومة بتعيين أعضاء المجلس الأعلى للوظيفة العمومية

في إطار استكمال هياكل المجلس الأعلى للوظيفة العمومية لممارسة مهامه الاستشارية في مجال النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالوظيفة العمومية، والتهيئ لعقد الجمع العام العادي للمجلس، تم إعداد مشروع قرار لرئيس الحكومة بتعيين أعضاء المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، عرض على مسطرة التوقيع والنشر. ويتعلق هذا الإجراء بـ:

- تعيين ممثلي الموظفين الذين تم انتخابهم كأعضاء في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية؛
- تعيين ممثلي الإدارة والجماعات الترابية.

ح- إصدار منشور حد السن المحددة لإحالة المكلفين بالدراسات على التقاعد

حسب المنشور رقم 2 و.ع الصادر في 7 ديسمبر 2017، فإن حد السن المحددة لإحالة المكلفين بالدراسات على التقاعد تكون وفق ما يلي:

- بالنسبة للموظفين المعينين في مناصب المكلفين بالدراسات، تطبق عليه قاعدة حد السن المنصوص عليها في القانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية؛
- بالنسبة لغير الموظفين الذين يتم تعيينهم كمكلفين بالدراسات بموجب عقود الحق العام، والخاضعين بحكم القانون للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، فتطبق عليهم أحكام القانون رقم 05.89 المحدد بموجبه السن التي يحال على التقاعد عند بلوغها المستخدمون المنخرطون في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

2.2.2- رصد تطور المناصب العمومية وإعداد الحصيلة الاجتماعية:

في إطار الاختصاصات الموكولة للوزارة في مجال وضع وتتبع تطور المناصب العمومية وإعادة انتشار موظفي الدولة وإعداد الحصيلة الاجتماعية بناء على المعلومات المقدمة من قبل القطاعات الوزارية والمرتبطة بأعمال تدبير هذه الفئة، عملت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، خلال سنة 2017 على:

1. إعداد تقرير حول الموظفين المدنيين بالإدارات العمومية برسم 2016:

قامت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بإعداد تقرير ا حول الموظفين المدنيين بالإدارات العمومية الذي يمكن اعتباره، بالنظر لنوعية المعطيات الواردة فيه، مرجعا يعتد به عند وضع السياسات في مجال تدبير الموارد البشرية ومعرفة مدى تأثيرها في إدارة وتدبير الموارد المذكورة. ويعرض هذا التقرير معطيات إحصائية تتعلق بأعداد موظفي الإدارات العمومية المدنيين باستثناء موظفي كل من المجلس الأعلى للحسابات والقوات المساعدة والأمن الوطني، تم استخلاصها من استغلال ومعالجة المعطيات الواردة في قواعد المعطيات الخاصة بتدبير الموارد البشرية المتوفرة لدى كل القطاعات الوزارية.

والجدير بالذكر أن التقرير يتضمن معطيات حول:

- المناصب المالية المحدثة،
- مباريات التوظيف؛
- أعداد الموظفين المدنيين وتوزيعهم
- المناصب العليا ومناصب المسؤولية؛
- توقعات الإحالة على التقاعد.

2. تتبع التعيينات وعملية نقل الموظفين:

- تتبع التعيينات في المناصب العليا بمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية؛
- تتبع التعيينات في مناصب المسؤولية بمختلف القطاعات الوزارية؛

- تتبع عملية نقل الموظفين وذلك طبقا للمرسوم رقم 2.13.436 الصادر في 5 غشت 2015 بتحديد كيفية تطبيق الفصل 38 المكرر من الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 24 فبراير 1958 في شأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية المتعلق بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات؛

2.2.3- مراقبة التغيب غير المشروع عن العمل

قامت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية خلال سنة 2017، بإعداد تقرير حول التغيب الغير المشروع عن العمل برسم سنة 2016، تم رفعه إلى السيد رئيس الحكومة بتاريخ 16 غشت 2017، تضمن جردا وتقييما مفصلا لحصيلة تنفيذ مختلف الاجراءات والتدابير الواردة في منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2012/26 المتعلق بالتغيب غير المشروع عن العمل، المتخذ من طرف مختلف القطاعات الوزارية، وكذا استنتاجات اللجنة ما بين الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الإجراءات المذكورة، وملاحظاتها وتوصياتها بخصوص مضامين الشهادات الجماعية للموظفين والتقارير القطاعية السنوية المدلى بها من طرف الإدارات العمومية برسم السنة المذكورة.

وكحصيلة لمحاربة التغيب غير المشروع، فقد تم ضبط 430 حالة تغيب غير مشروع عن العمل بالقطاعات الوزارية خلال سنة 2016، مما يرفع عدد حالة التغيب غير مشروع عن العمل ما بين 2012 و2016، إلى 3058 حالة. وقد فعلت مسطرة ترك الوظيفة في حق الحالات التي تم ضبطها.

2.2.4- المراقبة والمنازعات والتظلمات :

لا بد من التذكير أن دور الوزارة في هذا المجال يقتصر على المنازعات القضائية المتعلقة بالدعاوى التي يرفعها الموظفون ضد إداراتهم من خلال:

- إبداء رأي الوزارة بشأن المذكرات الجوابية المدلى بها من طرف الإدارات العمومية لدى القضاء الإداري، إذا طلب منها ذلك من طرف الإدارات العمومية؛
- التنسيق مع الوكالة القضائية للمملكة باعتبارها ممثل الدولة أمام القضاء؛
- إبداء الرأي بخصوص كيفية تنفيذ الأحكام القضائية النهائية إبناء على طلب الإدارة المعنية وعند وجود صعوبة في ذلك، بالتنسيق مع الإدارات المعنية والوكيل القضائي للمملكة ووزارة الاقتصاد والمالية؛

وقد تم في هذا الإطار برسم سنة 2017، إنجاز ما يلي:

- معالجة ملفات إدماج الموظفين الملحقين الواردة على الوزارة من طرف الإدارات العمومية والجماعات الترابية، والتي بلغ مجموعها 17 ملفا؛
- الدراسة والتأشير على العقود وملحقات عقود الأعوان المتعاقدين، تهم الترقية وفسخ العقود والتي بلغ مجموعها 638 عقدا؛
- الدراسة والتأشير عل 107 قرار للسيد رئيس الحكومة بشأن إلحاق وإنهاء إلحاق منتخبي البرلمان؛
- مراقبة 4728 استمارة تتعلق بمراقبة التوظيف بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛
- التسجيل في السجل التأديبي المركزي والذي بلغ عدده 221 حالة.

2.2.5- الدراسة والتأشير على بعض النصوص التشريعية والتنظيمية :

- ظهير شريف رقم 1.17.42 صادر في 30 غشت 2017 بتنفيذ القانون رقم 20.17 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.16.814 الصادر في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بإخضاع العاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية لقواعد الانضباط العسكري.

- مرسوم رقم 2.17.535 صادر في 28 سبتمبر 2017 في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المرضين وتقني الصحة المشتركة بين الوزارات؛
- مرسوم رقم 2.17.487 صادر في 27 سبتمبر 2017 بتغيير المرسوم رقم 2.75.898 بتاريخ 30 ديسمبر 1975 بشأن إقامة وتنقل أعوان وزارة الشؤون الخارجية العاملين بالخارج؛
- مرسوم رقم 2.17.436 صادرففي 25 أكتوبر 2017 بمنح تعويض عن الساعات الإضافية لفائدة العاملين بالمطبعة الملكية؛
- مرسوم رقم 2.17.608 صادر في 16 أكتوبر 2017 بتتميم المرسوم رقم 2.65.046 بتاريخ 7 ماي 1965 في شأن وضعية الملحقين العسكريين ومساعديهم والعسكريين الآخرين المعينين للعمل لديهم؛
- مرسوم رقم 2.17.609 صادر في 16 أكتوبر 2017 بتغيير المرسوم رقم 2.01.95 بتاريخ 22 يونيو 2001 بتطبيق أحكام القانون رقم 34.97 المتعلق بقدماء العسكريين وقدماء المحاربين وبإحداث مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين.
- 5 قرارات تتعلق بتحديد شروط وإجراءات وبرامج مباريات وامتحانات الكفاءة المهنية الخاصة ببعض فئات الموظفين؛
- 5 قرارات بإحداث وتأليف اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

2.3 تقوية الحماية الاجتماعية للموظف

في إطار مواكبة الحكومة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المغرب، ولتعزيز الحماية الاجتماعية لعموم الموظفين والمستخدمين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العامة، ونظرا لما يكتسيه الجانب الاجتماعي من أهمية في ضمان الحماية الاجتماعية للموظفين وتلبية بعض مطالبهم الاجتماعية، وكذا توفير بيئة عمل آمنة للرفع من المردودية وحسن الأداء، قامت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية خلال سنة 2017، بدراسة حوالي 900 ملف ترشيح أفضت إلى قبول 858 منها. للاستفادة من إعانة منح المساعدات (صندوق التبغ لمنح المساعدات سابقا)، والتي تمنح لبعض موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية المحالين على التقاعد، أولذوي حقوقهم، الذين لا يتوفرون على أية تغطية اجتماعية أو لا توفر لهم أنظمة الاحتياط الاجتماعي المنخرطين فيها تغطية كافية.

3- تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمساواة بالوظيفة العمومية

3.1 مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين

يسعى المغرب إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مخططات السياسات العمومية، ضمانا للمساواة بين الجنسين، وتكريسا لمأسسة هذه المقاربة وجعلها رافدا في إقرار وضعية عادلة ومنصفة، وضمانا لتمثيلية شاملة للمواطنين.

وبصفتها الجهة الحكومية المكلفة بمأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية، وضعت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية برنامجا استراتيجيا متوسط المدى خاص بالمساواة بين الجنسين منذ سنة 2006، يعتمد مقاربة تشاركية تروم توحيد المبادرات والمشاريع القطاعية في مجال تفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية، تضمن للمرأة وللرجل حقوقا متساوية في ولوج المناصب، وتكافؤ الفرص في حياتهم المهنية مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال الموظفين، والمساواة في المعاملة بينهم لتصبح نموذجا ومثالا يُحتذى به من قبل مؤسسات أخرى في بلدنا.

وقد تم وضع استراتيجية لمأسسة مقاربة النوع بالوظيفة العمومية بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، ستمكن من تنزيل مختلف الإجراءات المؤسساتية الرامية إلى النهوض بوضعية المرأة في الوظيفة العمومية والعمل على بلوغ تمثيلية متكافئة بين النساء والرجال.

تقديم برنامج عمل الوزارة 2017-2019، في مجال مقاربة النوع بالوظيفة العمومية، الرباط 31 ماي 2017، بمقر الوزارة

كما تم إحداث مرصد مقاربة النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية لرصد التدابير الهادفة إلى الرفع من مستوى تمثيلية نسبة النساء في المناصب العليا ومناصب المسؤولية، وإحداث شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بمقاربة النوع بالوظيفة العمومية والتي تضم في عضويتها نساء مسؤولات بمختلف الوزارات والإدارات العمومية، بهدف تطوير إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في برامج ومشاريع إصلاح الوظيفة العمومية.

وقد تم برسم سنة 2017 :

- التوقيع على اتفاقية شراكة بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وهيأة الأمم المتحدة للمرأة، لمواكبة ودعم تنزيل استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية، وذلك يوم 17 فبراير 2017، بمقر الوزارة. وتهدف هذه المبادرة التي ستغطي الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2019، إلى الدعم المالي والتقني للوزارة من طرف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تتوفر على خبرة في مجال دعم المبادرات الرامية إلى اعتماد مبدأ المساواة بين الجنسين وتعزيز دينامية هذه المأسسة داخل الوظيفة العمومية.

  وتشمل هذه الاتفاقية، السياسات والبرامج والمشاريع التي تسهر عليها الإدارة العمومية في مجال المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي ضمن هياكل الوظيفة العمومية والثقافة السائدة فيها.

- تحيين الدراسة حول مكانة النساء الموظفات في مناصب المسؤولية بالوظيفة العمومية وذلك من أجل:
  - تحيين الإحصاءات والبيانات المتعلقة بتمثيلية المرأة في مناصب مسؤولية بالإدارة العمومية؛
  - تحيين التحليل حول العوائق وعوامل ضعف تمثيلية النساء بمناصب المسؤولية لا سيما بمراكز صنع القرار؛
  - تحديد متطلبات التدابير المؤسساتية الجديدة والآليات المناسبة واقتراح مبادئ توجيهية جديدة الرامية إلى تعزيز مكانة المرأة بمواقع المسؤولية.
- إعطاء الانطلاقة لتنفيذ مشروع " إجراء دراسة استقصائية، ووضع استراتيجية للاتصال، لتعزيز ثقافة المساواة في الوظيفة العمومية وذلك من أجل:
  - تشخيص الصور النمطية والسلوكيات والممارسات التي تعرقل سير المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية؛
  - إنجاز أدوات للممارسات الجيدة؛
  - تحديد التوصيات والتدابير المؤسساتية التي سيتم تنفيذها من أجل فهم أفضل للقيم المتساوية وترجمتها إلى خطة عمل للممارسات والسلوكيات الجيدة من أجل إرساء قواعد المساواة؛

- وضع استراتيجية اتصال وخطة تنفيذها، لترسيخ ثقافة المساواة في ممارسات وسلوكيات الموظفين ومكافحة الصور النمطية.

- الشروع في إعداد دفتر التحملات النموذجي لدور الحضانة المنشأة بالقرب من مكان العمل من طرف مكتب دراسات وذلك بغاية اعتماده من طرف القطاعات الحكومية لمواكبة تفعيل التوصيات المنبثقة عن الدراسة المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية للموظفين التي أنجزتها الوزارة.

3.2 الاحتفال باليوم العالمي للمرأة

في إطار الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة، نظمت الوزارة يوم 9 مارس 2017، أشغال لقاء دراسي بمقر الوزارة حول "الممارسات الناجحة من أجل المساواة بين الجنسين بالإدارة العمومية"، وذلك بحضور المشاركات (من المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية تونس، والمملكة المغربية) في فعاليات الدورة التكوينية الثالثة حول موضوع: "دعم وصول المرأة إلى هيآت الحكامة" التي تنظمها الوزارة بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالإضافة الى أعضاء شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بتتبع إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، و بعض الهيئات والمؤسسات الوطنية وممثلو المجتمع المدني والمنظمات الدولية المختصة.

لقاء دراسي حول "الممارسات الناجحة من أجل المساواة بين الجنسين بالإدارة العمومية" بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، يوم 9 مارس 2017، بمقر الوزارة

واعتبرت هذه المناسبة، محطة للتوقف عند أهم المنجزات التي تم تحقيقها في مجال مقاربة النوع وذلك في إطار الجهود التي تبذلها بلادنا لصيانة أهم المكتسبات وضمان المزيد من الحقوق، من أجل تمثيلية وازنة للمرأة في مجال تدبير الشأن العام، والسعي إلى تحقيق المناصفة كما نص عليها دستور المملكة.

وقد تمت الإشادة بالمجهودات التي بدلتها الوزارة لتعزيز مكانة المرأة في الادارة العمومية من خلال برنامج عمل يهدف إلى الرفع من نسبة النساء بمناصب المسؤولية في الإدارة العمومية. كما شكل اللقاء مناسبة لعرض الممارسات الناجحة بكل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية والمملكة المغربية.

3.3 تنظيم الدورة التكوينية الثالثة حول موضوع "دعم وصول المرأة إلى هيآت الحكامة".

نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة المغاربية الدورة التكوينية الثالثة حول موضوع: "دعم وصول المرأة إلى هيآت الحكامة" وذلك يوم الجمعة 10 مارس 2017، بمقر المدرسة الوطنية العليا للإدارة.

الدورة التكوينية الثالثة بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة المغاربية حول موضوع: "دعم وصول المرأة إلى هيآت الحكامة"، يوم 9 مارس 2017، بمقر المدرسة الوطنية العليا للإدارة

حيث تم الإعلان عن إحداث شبكة جهوية لمقاربة النوع للنساء القياديات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال اللقاء الدراسي الذي نظمته الوزارة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة يوم 09 مارس 2017، حول موضوع: "الممارسات الناجحة من أجل المساواة بين الجنسين بالإدارة العمومية"، وقد عملت مشاركات المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية تونس، والمملكة المغربية في هذه الدورة التكوينية على دراسة سبل تفعيل هذه الشبكة مع إعداد خطة عمل 2017-2018.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الدورة التكوينية التي امتدت من 27 فبراير إلى 10 مارس 2017، تمت مناقشة عدة محاور أساسية تهم مأسسة استراتيجية المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، أدوات وتقنيات التنمية الشخصية والمهارات، وكذا بناء وتنشيط شبكة لدعم مأسسة المساواة بين الجنسين، كما أنها تندرج في إطار مشروع "المساواة بين الجنسين والقيادة" الرامي الى تعزيز قدرات المرأة ووصولها إلى مناصب القرار والمسؤولية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).

4- تحسين الخدمات الإدارية

4.1 تيسير ولوج المرتفقين للخدمات الإدارية وتحسين مناخ الأعمال

يروم هذا المشروع تحسين الخدمات الإدارية والاستجابة للحاجيات والمتطلبات الجديدة والمتزايدة للمرتفقين، عبر وضع إطار تنظيمي لتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها وإلزامية نشرها ببوابة الخدمات العمومية، وعن طريق جميع الوسائل المتاحة، والتقيد باحترامها، مع تركيز الجهود على المساطر الإدارية الأكثر تداولا وذات الوقع المباشر على الحياة اليومية للمواطنين والمقاولات، ولا سيما المساطر المتعلقة بنزع الملكية وبالمقاولة وبتحسين مناخ الأعمال والمغاربة المقيمين بالخارج.

وقد تم في هذا الإطار برسم سنة 2017، إنجاز ما يلي:

أ- إصدار المرسوم رقم 2.17.410 بتاريخ 29 من ذي الحجة 1438 (20 سبتمبر 2017) بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها (الجريدة الرسمية عدد 6616 بتاريخ 26 أكتوبر 2017):

يهدف هذا المرسوم الى تحسين الخدمات الإدارية وإضفاء المرونة وتسهيل حصول المرتفقين على خدمة الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، مع توسيع صلاحية تقديم هذه الخدمة الإدارية لتشمل بالإضافة إلى السلطات والهيئات المخول لها ذلك بمقتضى النصوص التشريعية والتنظيمية كافة الإدارات التابعة للدولة والمؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتها، وكل إدارة تابعة لأي شخص اعتباري من أشخاص القانون العام أو أي شخص اعتباري آخر مكلف بتدبير مرفق عمومي.

ويمنح هذا المرسوم مجموعة من الصلاحيات للإدارات العمومية من بينها:

- صلاحية الإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها لمختلف الإدارات التي تطلب هذا الإجراء دون أن يلغي ذلك الاختصاصات الممنوحة لرئيس الجماعة والسلطات القضائية والقنصلية والإدارية وغيرها من السلطات والهيئات، بمقتضى النصوص التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل؛
- منح صلاحية الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصوله المختلف الإدارات التي تمنح المرتفقين وثائق رسمية سواء من أجل الإدلاء بها لديها أولدى غيرها، مثل الجامعات والأكاديميات؛
- انتداب مسؤولين أو موظفين أو مستخدمين من قبل رئيس الإدارة للإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها باسم الإدارة المعنية وتحديد الضوابط والقواعد التي يجب إتباعها للقيام بهذا الإجراء.

ب- إصدار منشور السيد رئيس الحكومة رقم 16-2017 بتاريخ 15 دجنبر 2017 بشأن تفعيل مقتضيات المرسوم رقم 2.17.410 الصادر في 29 من ذي الحجة 1438 (20 شتنبر 2017) بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

يهم هذا المنشور توضيح المقتضيات التي جاء بها المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها من أجل ضمان التفعيل السليم لهذا المرسوم، مع تحديد مجموعة من التدابيروالإجراءات الموازية التي يتعين على الإدارات الالتزام بها والتي من بينها:

- إعداد طابع الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها ووضعه رهن إشارة وتحت إشراف المسؤول أو الموظف أو المستخدم المكلف بهذه الخدمة،
- تنظيم ورشات تكوينية لفائدة المسؤولين والموظفين والمستخدمين المعينين للقيام بالإشهاد بمطابقة نسخ الوثائق لأصولها حول التدابيروالإجراءات الخاصة بعملية الإشهاد،
- نشر وإشهار قرارات تعيين المسؤولين أو الموظفين أو المستخدمين ونوابهم، بمقرات المصالح الإدارية التي تقدم الخدمات الإدارية التي تتطلب الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، وكذا بمقرات الإدارات التي تصدروثائق رسمية لفائدة المرتفقين،
- حصرونشرلائحة الخدمات الإدارية التي تشترط إجراء الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بمقرات الخدمة، مع العمل على إلغاء هذا الإجراء، كلما أمكن ذلك، ما لم تنص النصوص التشريعية والتنظيمية على مقتضيات مخالفة لذلك،
- مسك سجل خاص ورقي أو إلكتروني حسب الإمكانيات المتاحة يتضمن اسم الوثيقة المراد الإشهاد على مطابقة النسخ لها وعدد النسخ التي تم الإشهاد بمطابقتها للأصل والبيانات الشخصية لطالب الخدمة وتوقيعه واسم المسؤول الذي قدم الخدمة وتوقيعه وتاريخ العملية والرقم الترتيبي الخاص بها.

ج- إعداد مشروع مرسوم بشأن تحديد كيفيات الاشهاد على صحة الامضاء:

ينص مشروع المرسوم بشأن تحديد كيفيات الاشهاد على صحة الامضاء على اعتماد مجموعة من التدابير والإجراءات، مع مراعاة مجموعة من الضوابط والقواعد التي من شأنها تحسين وتسهيل حصول المرتفقين على خدمة الإشهاد على صحة الإمضاء وذلك من خلال:

- منح صلاحية الإشهاد على صحة الإمضاء لمختلف الإدارات العمومية في حدود الاختصاصات الموكولة إليها، مع مراعاة الاختصاصات الممنوحة لرؤساء مجالس الجماعات والسلطات القضائية والقنصلية والإدارية، وغيرها من السلطات والهيئات وكل جهة أخرى، تختص بالقيام بالإشهاد على صحة الإمضاء؛

- القيام بالإشهاد على صحة الإمضاء في حدود الوثائق اللازم الإدلاء بها لدى الإدارة من أجل الاستفادة من الخدمات الإدارية التي تقدمها، وعدم إمكانية مطالبتها بالإشهاد على صحة الإمضاء إذا كانت هذه الوثائق لا تتعلق بالخدمات الإدارية التي تقدمها؛

- تعيين المسؤولين أو الموظفين أو المستخدمين من قبل رئيس الإدارة يعهد إليهم القيام بالإشهاد على صحة الإمضاء باسم الإدارة المعنية على صعيد المصالح المركزية أو المصالح اللاممركزة جهويا أو إقليميا أو محليا؛

- تفويض اختصاص رئيس الإدارة فيانتداب المسؤولين أو الموظفين أو المستخدمين المكلفين بالإشهاد على صحة الإمضاء باسم الإدارة المعنية إلى أي مسؤول من المسؤولين التابعين له سواء على صعيد المصالح المركزية أو اللاممركزة؛

- تحديد الضوابط والقواعد التي يجب اتباعها من لدن المسؤولين أو الموظفين أو المستخدمين للقيام بالإشهاد على صحة الإمضاء؛

- تحميل صاحب الوثيقة موضوع الإشهاد على صحة الإمضاء، مسؤولية مضمونها دون غيره، حيث لا يترتب عن الإشهاد المذكور أي مسؤولية على عاتق الإدارة المعنية بشأن المعلومات والمعطيات التي تتضمنها الوثيقة.

د- إعداد مشروع مرسوم بشأن تدوين ونشر إجراءات الخدمات الإدارية وإلزامية التقيد بها.

يشكل مشروع هذا المرسوم الأرضية الأساسية لإعطاء الانطلاقة لإصلاح جوهري يروم جعل الإدارة في خدمة المرتفقين، لكونه ينص على اعتماد مجموعة من التدابير والإجراءات التي من شأنها تسهيل حصول المرتفقين على الخدمات الإدارية وعلى رأسها:

- إلزام الإدارات بتدوين شروط وإجراءات الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين بطريقة موحدة وفق النموذج الذي سيعد لهذا الغرض والذي سيحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ينشر بالجريدة الرسمية،

- إجبارية نشر ما تم تدوينه، بالبوابة الوطنية للخدمات العمومية www.service-public.ma ومختلف الوسائل المتاحة، من أجل تمكين المرتفقين من الحصول على المعلومات الضرورية. وكذا القيام بتحيين المعطيات المتعلقة بالخدمات الإدارية مع كل تغيير أو تعديل يطرأ عليها.

- تكريس مبدأ إلزامية التقيد بشروط وإجراءات الخدمات الإدارية المنشورة «Opposabilité»؛
- التنصيص على التزام الموظفين بالمكاتب الأمامية للخدمة بمجموعة من الضوابط والالتزامات لضمان حسن سير المصلحة وتأدية واجباتهم ومهامهم بجودة عالية؛
- تمتيع المرتفقين بالحق في الحصول على إشعار بالاستلام فور تقديم طلب الحصول على الخدمة؛
- تلقي شكايات المرتفقين المتعلقة بعدم التزام الإدارات بالشروط والإجراءات الإدارية المدونة والمنشورة وتتبعها ومعالجتها.

هـ- تدوين مسطرة نزع الملكية واقتراح الإجراءات التبسيطية المتعلقة بها

في هذا الإطار تم تشكيل لجنة تتكون، بالإضافة إلى ممثل رئاسة الحكومة وممثلي هذه الوزارة، من ممثلي مختلف القطاعات التي لها علاقة مباشرة بهذه المسطرة، حيث قامت بتشخيص لمختلف الإشكالات التي تعاني منها هذه المسطرة إضافة إلى تحديد منهجية الاشتغال.

وقد شكلت لجنة مصغرة بهدف تدوين هذه المسطرة وتحليلها مع اقتراح الحلول المناسبة لتجاوز كافة التعقيدات التي تعاني منها وعرضها على اللجنة الموسعة من أجل المصادقة، وقد تمخض عن أشغالها:

- إعداد دليل عملي حول مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة سيوجه إلى العاملين بهذه المسطرة من أجل توحيدها.
- إعداد مسطرة استيفاء التعويض التي سيتم نشرها بموقع الخدمات العمومية"www.service-public.ma" الذي تشرف عليه الوزارة.
- إعداد رسم بياني لكافة مراحل المسطرة.
- إعداد مصفوفة تشخيص كافة الإجراءات المسطرية مع اقتراح الحلول المناسبة لتجاوز مواطن التعقيد سواء من الناحية القانونية أو التنظيمية أو التدبيرية.

ويهدف هذا العمل إلى توصيف كافة الاجراءات الواجب اتخاذها حسب مراحل المسطرة وفق الإطار القانوني الجاري به العمل من خلال:

- وضع المواطن في صلب اهتمامات الإدارة عند القيام بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة،
- توحيد طريقة العمل بين مختلف الإدارات لدعم شفافية الإجراءات المسطرية وتوجيه المواطن عند القيام بنزع الملكية،
- تقليص آجال تنفيذ مسطرة التعويض عن نزع الملكية وكذا مسطرة تنفيذ الأحكام القضائية النهائية،
- دعم شفافية مسطرة نزع الملكية وتمكين المواطن من تتبع مآل مختلف مراحلها.

و- إعداد دليل عملي لمسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة

يعتبر دليل مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة دليلا شاملا للمسطرة، ويتكون من العناصر التالية:

- مصفوفة تدوين إجراءات مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة،
- تدوين مسطرة الحصول على التعويض عن نزع الملكية من أجل المنفعة العامة.

يهدف هذا الدليل إلى توصيف كافة الاجراءات الواجب اتخاذها حسب مراحل المسطرة وفق الإطار القانوني الجاري به العمل من خلال:

- وضع المواطن في صلب اهتمامات الإدارة عند القيام بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة،
- توحيد طريقة العمل بين مختلف الإدارات لدعم شفافية الإجراءات المسطرية وتوجيه المواطن عند القيام بنزع الملكية،
- تقليص آجال تنفيذ مسطرة التعويض عن نزع الملكية وكذا مسطرة تنفيذ الأحكام القضائية النهائية،
- دعم شفافية مسطرة نزع الملكية وتمكين المواطن من تتبع مآل مختلف مراحلها.

ز- مشروع "تفعيل وتعميم البوابة الوطنية للمقاولة "www.business-procedures.ma"

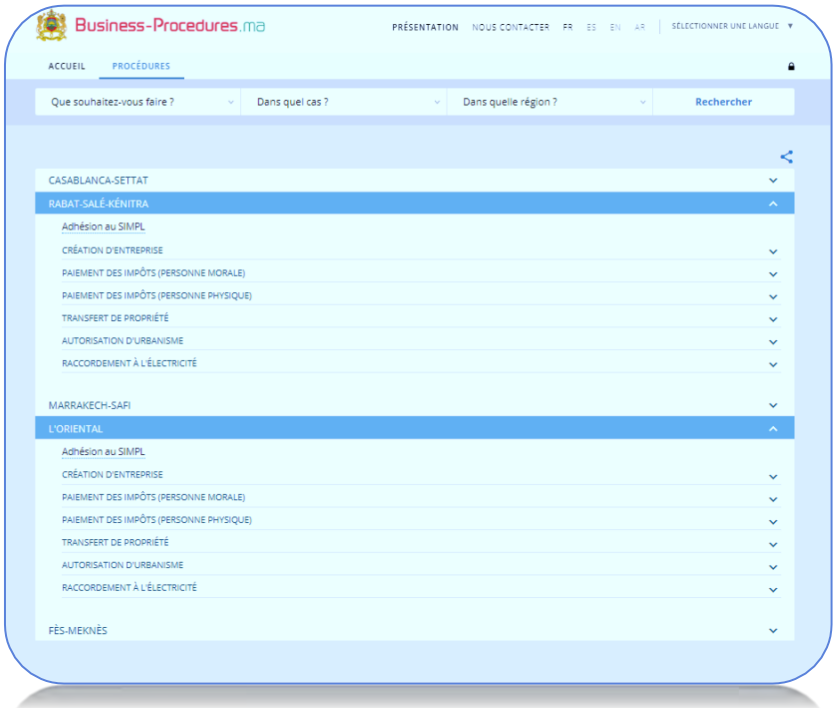

يندرج هذا المشروع ضمن الجهود المبذولة لتبسيط المساطر وتحسين مناخ الأعمال والرفع من قدرة بلادنا الاستقطابية وجاذبيتها للاستثمار، حيث عملت الوزارة بشراكة مع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال على إنجاز مشروع تفعيل وتعميم البوابة الوطنية للمقاولة "www.business-procedures.ma" بغية تعزيز شفافية الخدمات الإدارية الموجهة للمقاولة وذلك بتدوين ونشر 26 خدمة إدارية متعلقة بها وتسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بها والتي لها وقع مباشر على تصنيف المغرب بتقرير ممارسة الأعمال "Doing Business".

وسيتم إطلاق هذه البوابة بشكل رسمي مع بداية سنة 2018 على مستوى جهة الدار البيضاء – السطات، على أن يتم التعميم التدريجي على باقي الجهات وإدراج خدمات إدارية أخرى في مراحل مقبلة. كما ستمكن هذه البوابة من التعريف الدقيق والشامل بكل مراحل وشروط الخدمات الإدارية التي تهم المقاولات مع استشراف سبل تعزيز شفافيتها وتوحيدها وفرص تبسيطها.

وقد تم العمل خلال سنة 2017 على تدوين ونشر هذه الخدمات الإدارية على مستوى خمس جهات وهي: جهة الدار البيضاء - سطات، وجهة مراكش-اسفي، وجهة الرباط -سلا-ا لقنيطرة، وجهة وجدة، وجهة فاس -مكناس.

التحول الرقمي

نجاعة إدارية
في خدمة المواطن والتنمية

تعدتكنولوجيا المعلومات والاتصال ضرورة ملحة لتطوير الخدمات العمومية الموجهة للمواطن وتيسير الولوج إليها، كما تشكل أحد الركائز التي تعتمد عليها الإدارة لتعزيز فعاليتها والرفع من نجاعتها..وفي هذا الصدد، جعلت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية من تحقيق التحول الرقمي أحد مداخل برنامجها الإصلاحي عبر ترسيخ ثقافة الانخراط والتحول الإلكتروني على كل مستويات الإدارة العمومية وضمان التقائية المتدخلين في تنفيذ البرامج والمشاريع الرقمية والتأقلم مع المعطى التكنولوجي واستيعاب مختلف استحقاقاته، وجعله أداة لتحسين الخدمات العمومية وتقريب الإدارة من المواطنين وذلك بالاعتماد على إطار ثلاثي الأبعاد يشمل:

- دعم رقمنة الخدمات العمومية الإلكترونية وقياس مستوى جاهزيتها،
- تعزيز قدرة الإدارات العمومية على تعاضد وتبادل أفضل التجارب والممارسات في مجال الإدارة الإلكترونية،
- مواكبة القطاعات الإدارية في تطوير أنظمتها المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية.

1- اعتماد المنصة الحكومية للتكامل «Gateway gouvernementale»

يروم هذا المشروع إتاحة الولوج المشترك لبيانات سجل البطاقة الوطنية للتعريف والسجلين العدلي والتجاري التي يحتاجها المرتفق في إتمام طلبه للحصول على مجموعة من الخدمات العمومية، وذلك عبر تفعيل تبادل البيانات بين الإدارات الماسكة لهذه السجلات وباقي مختلف الإدارات الأخرى من أجل تقليص عدد الوثائق الإدارية المطلوبة من المرتفقين أثناء استفادتهم من الخدمات، وبالتالي توفير الجهد والوقت والتكلفة.

وتعمل الوزارة في هذا الإطار، بشراكة مع وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي على مشروع المنصة الحكومية للتكامل "Gateway gouvernementale" لإتاحة الولوج المشترك للمعلومات الخاصة بالبطاقة الوطنية للتعريف والتي تطلب في أكثر من 180 خدمة عمومية، وذلك بتعاون مع المديرية العامة للأمن الوطني؛

وسيمكن هذا الإجراء من:

- تقليص عدد الوثائق الإدارية المطلوبة؛
- تقليل عدد تنقلات المواطن نحو الإدارة؛
- تقليص تكاليف إنجاز الخدمات الإدارية بالنسبة للمرتفق والإدارة؛
- ربح الوقت وتجنب الأخطاء أثناء إدخال وتحيين المعلومات؛
- سهولة التحقيق من موثوقية المعلومات المقدمة اثناء الخدمة.

2- تطوير منظومة متكاملة لتدبير الشكايات

يروم هذا المشروع تعزيز قنوات تفاعل المتعاملين مع الإدارة، من خلال إحداث نظام وطني إلكتروني لتلقي ومعالجة الشكايات، يمكن المرتفقين من التواصل مع مختلف الإدارات العمومية للتعبير والإدلاء باقتراحاتهم وملاحظاتهم وكذا تقديم وتتبع معالجة شكاياتهم سعيا إلى تنزيل التوجيهات الملكية والمقتضيات الدستورية والبرنامج الحكومي،

وقد تم في هذا الإطار، اعتماد منظومة متكاملة لتدبير الشكايات تتضمن وضع إطار تنظيمي لتدبيرها يكون ملزما للإدارات، ويحدد مسطرة وآجال معالجة الشكاية، وكذا تطوير بوابة وطنية موحدة للشكايات.

ويتمحور هذا الإطار التنظيمي أساسا حول:

- إلزام الإدارات العمومية بتلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعه او معالجتها سواء التي يتم تقديمها مباشرة أو بواسطة البريد العادي أو الإلكتروني أو عبر بوابة الشكايات أو الهاتف؛
- إحداث وحدات مختصة بتلقي ومعالجة الشكايات على الصعيد المركزي والترابي؛
- تحديد مسطرة استقبال الشكاية والرد عليها في أجل محدد؛
- إحداث واعتماد بوابة وطنية موحدة للشكايات.

وبخصوص معالجة الشكايات والتظلمات، عرفت سنة 2017 وضع مجموعة من الآليات لتفعيل مضامين هذا الإصلاح أهمها:

1.1 إصدار المرسوم رقم 2.17.265 صادر في 28 من رمضان 1438 (23 يونيو 2017) المتعلق بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها (الجريدة الرسمية عدد 6582 بتاريخ 29 يونيو 2017)

يندرج هذا الإجراء في إطار التفاعل العملي مع مضمون الفقرة الأولى من الفصل 156 من دستور المملكة التي ورد فيها "تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها، واقتراحاتهم وتظلماتهم، وتؤمن تتبعها".

ويحدد المرسوم رقم 2.17.265 الصادر بتاريخ 29 يونيو 2017:

- كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، ويطبق بإدارات الدولة والمؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري يمارس صلاحيات السلطة العمومية.
- مسطرة تلقي الشكاية وتتبعها ومعالجتها وآجال الرد عليها.

ويقضي المرسوم بإحداث وحدة تناط بها مهمة تلقي ودراسة ومعالجة الشكايات والرد عليها، بالإضافة إلى تلقي ملاحظات واقتراحات المرتفقين ودراستها.

وقد ألزم المرسوم مختلف القطاعات بإعداد تقارير سنوية تتضمن إحصائيات حول نوعية ومواضيع الشكايات والملاحظات والاقتراحات التي تم التوصل بها والردود التي وجهت للمرتفقين بشأنها، وإحالتها على رئيس الحكومة وعلى السلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية قصد تمكينها من إعداد تقرير تركيبي سنوي ورفعه إلى رئيس الحكومة.

وقد استثني من مقتضيات هذا المرسوم الإدارات وكذا اللجان والهيئات التابعة لها، التي تتوفر على مسطرة لتلقي الشكايات ومعالجتها وتتبعها المحددة بنص تنظيمي أو تشريعي خاص بها.

1.2 إحداث بوابة وطنية لتلقي وتتبع ومعالجة شكايات المرتفقين "www.chikaya.ma"

تفعيلا للمرسوم رقم 2-17-265 المتعلق بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، عملت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بتعاون مع وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، على إنجاز مشروع البوابة الوطنية الموحدة للشكايات الذي تم إدراجه كإجراء استعجالي في البرنامج الحكومي. ويروم هذا المشروع

إحداث خدمة الكترونيَّة تمكن المرتفقين من تقديم وتتبع شكاياتهم المرتبطة بالخدمات العمومية، كما تتيح للإدارات العمومية معالجة الشكايات وفقا لأحكام هذا المرسوم.

أهم الخدمات التي ستقدمها البوابة:

- تمكين المرتفقين من تقديم وتتبع شكاياتهم إلكترونيا،
- تمكين المرتفقين من التعبير عن مستوى رضاهم بعد معالجة الشكاية،
- إرشاد المرتفقين، عبر مركز الاتصال والتوجيه الإداري، ومساعدتهم في تقديم الشكايات،
- تمكين الإدارات من معالجة الشكايات إلكترونيا،
- تمكين الإدارات من تحسين خدماتها التي تكون موضوع شكايات متكررة،
- إنتاج الإحصائيات والمؤشرات الوطنية الخاصة بالشكايات.

قنوات التواصل التي توفرها البوابة:

- الموقع الإلكتروني لبوابة الشكايات الذي يمكن المرتفقين من تقديم وتتبع شكاياتهم عبر الويب،
- التطبيق المحمول "CHIKAYA» الذي يمكن المرتفقين من أصحاب الهواتف الذكية من تقديم وتتبع شكاياتهم في أي مكان وزمان،
- قناة مركز الاتصال ألو إدارتي التي تمكن المرتفقين من تقديم وتتبع شكاياتهم عبر الرقم الهاتفي 3737،
- تطبيق معالجة الشكايات الخاص بالإدارات.

وسيتم مع بداية سنة 2018، إطلاق البوابة الوطنية لتلقي وتتبع شكايات المرتفقين"www.chikaya.ma".

1.3 قرار بتحديد نموذج تقديم الشكاية ونموذج الإشعار بالتوصل بها:

طبقا لأحكام المرسوم رقم 2.17.265 صادر في 23 يونيو 2017 الموافق 28 رمضان 1438 بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، وخاصة المادة 7 منه، تم إصدار قرار للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية رقم 17. 2488 بتاريخ 29 دجنبر 2017، يحدد نموذجي تقديم الشكاية والإشعار بالتوصل بها.

ويتضمن نموذج تقديم الشكاية، البيانات والمعطيات المتعلقة بمقدم الشكاية وتفاصيل الشكاية، بما فيها الوثائق والمرفقات، مع الإقرار بصحتها، إلى جانب المعلومات الخاصة بالإدارة المعنية بالشكاية.

أما نموذج الإشعار بالتوصل بالشكاية، فيتضمن اسم الإدارة المعنية والاسم العائلي والشخصي لمقدم الشكاية وموضوعها وتاريخ ومكان التوصل بها ورقم تسجيلها بالإضافة إلى توقيع رئيس الإدارة أو من ينوب عنه.

ويمنح هذا القرار لكل إدارة معنية إمكانية إدراج بيانات إضافية بنموذج تقديم الشكاية حسب ما تفتضيه ضرورة مراعاة خصوصيتها.

1.4 التقرير السنوي للمفتشية العامة حول القضايا المعروضة على وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية من لدن مؤسسة وسيط المملكة برسم سنة 2017

قامت المفتشية العامة لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، خلال سنة 2017، طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.12.112 في شأن المفتشيات العامة للوزارات، ولمقتضيات المادة 26 من الظهير الشريف المحدث لمؤسسة الوسيط، بتتبع ومعالجة

شكايات وتظلمات المرتفقين المتوصل بها من مؤسسة الوسيط بما يلزم من الحرص والفعالية. وبمواكبة إنجاز مختلف مبادرات ومشاريع الوزارة التي تروم تحسين وتجويد الخدمات المقدمة للمواطنين، وتيسير الولوج إليها في إطار من المساواة والشفافية والوضوح، وبإعداد تقريرها السنوي وتوجيهه إلى كل من رئيس الحكومة ومؤسسة الوسيط تحت إشراف الوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية.

وقد بلغ عدد الشكايات المتوصل بها خلال سنة 2017، ستة وعشرون (26) شكاية، خصت موظفين ينتسبون لعدد من المؤسسات والقطاعات الحكومية. وتخص هذه الشكايات في مجملها المواضيع التالية:

- تسوية الوضعية المادية أو الوضعية الإدارية أو هما معا؛
- الاستفادة من إعانة صندوق التبغ؛
- معادلة الشهادة المحصل عليها.

وقد قامت المفتشية العامة تباعا وفور التوصل بالشكايات بإحالتها على الجهات الإدارية المختصة بمعالجتها والبث فيها، حيث تم البث في (18) شكاية بصفة نهائية، في حين لا تزال الشكايات الأخرى قيد المعالجة.

وبلغ عدد الشكايات والتظلمات التي كانت موضوع جلسات بحث طبقا للمادة 13 من الظهير الشريف المحدث لمؤسسة الوسيط 24 شكاية، همت على الخصوص مواضيع تسوية الأوضاع الإدارية والمالية للموظفين المعنيين بها.

كما بلغ عدد الشكايات التي صدرت في شأنها توصيات من مؤسسة الوسيط وتم تبليغها للمفتشية العامة برسم هذه السنة ثمان(08) توصيات، تمت الاستجابة لثلاث توصيات وتواصل المفتشية العامة اتصالاتها مع القطاعات المعنية بما يلزم من الحرص والعناية لتنفيذ التوصيات الأربعة المتبقية.

3- تطوير النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية

سعيا إلى تحسين وتطوير تدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات وانسجاما مع مبادئ التعاضد وترشيد النفقات، ومن أجل مساندة مختلف القطاعات الوزارية في تطوير قدراتها التدبيرية في مجال تثمين الرأس المال البشري، أنجزت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية دراسة مكنت من وضع خارطة طريق مفصلة لتطوير أنظمة المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية بالإدارات العمومية.

توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة وقطاعات وزارية قصد إنجاز نظام مشترك لتدبير الموارد البشرية-الاثنين 16 أكتوبر 2017، بمقر الوزارة

وبناء على نتائج الدراسة السالفة الذكر، شرعت الوزارة في إنجاز النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية، كخطوة جديدة في مسار تعزيز الالتقائية وتكريس التعاون المشترك بين القطاعات الوزارية انسجاما مع مبادئ التعاضد وترشيد النفقات.

وفي هذا الإطار، قامت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية برسم سنة 2017، بإبرام اتفاقيات شراكة مع 16 قطاع وزاري، لإعداد ووضع نظام معلوماتي مشترك وموحد لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية"SIRH"سيمكن من:

- تدبير أفضل وأكثر فعالية للموارد البشرية في الإدارة العمومية؛
- التحكم في تدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية استنادا إلى نظم معلومات متجانسة ومتواصلة لدعم اتخاذ القرار من طرف المسؤولين عبر مؤشرات فعالة لتتبع الموارد البشرية في الإدارة العمومية؛
- تقليص وترشيد النفقات المالية والتكاليف الزمنية التي يتطلبها إنجاز أنظمة المعلومات الخاصة بتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية.

4- تطوير منظومة الاستقبال الإلكتروني "إدارتي".

استكمالا للجهود المبذولة والمتواصلة من أجل تطوير منظومة الاستقبال الإلكتروني "إدارتي" قامت الوزارة، برسم سنة 2017، باعتماد التدابير التالية:

1.1 مواصلة دعم العمل ببوابة الخدمات العمومية"Service-Public.ma" ومركز الاتصال والتوجيه الإداري:

قصد إخبار المواطنين بمختلف المعلومات الخاصة بالمساطر الإدارية وتوجيههم وإرشادهم نحو الإدارات المختصة وذلك من خلال،

- نشر المعلومات المتعلقة بالمساطر الإدارية والخدمات الالكترونية على شبكة الويب، حيث تتوفر البوابة على أكثر من 800 مسطرة إدارية موزعة حسب 14 موضوعا (الوثائق الشخصية، الأسرة، الجبايات، الشغل،) وأكثر من 170 خدمة إلكترونية؛
- إتاحة الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية، وعناوين المصالح العمومية بواسطة التطبيق الذكي "إدارتي" باللغتين العربية والفرنسية؛
- معالجة 13554 سؤالا، بمعدل شهري فاق 1129 سؤال.

1.2 إطلاق الرقم المختصر 3737 لمركز الاتصال والتوجيه الإداري:

بهدف إطلاق الرقم المختصر 3737 لمركز الاتصال والتوجيه الإداري، إلى تيسير ولوج المرتفقين للمعلومات والمساطر المتعلقة بالخدمات الإدارية.

ويقوم مركز الاتصال والتوجيه الإداري ب:

- توجيه وإخبار وإرشاد المواطنين حول المعلومات المتعلقة بالإجراءات والخدمات الادارية،
- إخبار المواطنين بالمعلومات الخاصة بالمساطر الإدارية والخدمات العمومية عبر بوابة الخدمات العمومية: "www.service-public.ma" والتطبيق المحمول الخاص بها " Service Public ";
- توجيه المواطنين وتسهيل وصولهم للمرافق العمومية عبر بوابة البيانات المكانية للمرافق العمومية «maps.service-public.ma"والتطبيق الخاص بالهواتف الذكية "Idarati MAP";
- إخبار المواطنين بالمعلومات الخاصة بمباريات التوظيف ومناصب المسؤولية عبر موقع التشغيل العمومي "www.emploi-public.ma"والتطبيق المحمول "Emploi Public".

إعطاء الانطلاقة الرسمية للرقم المختصر 3737 لمركز الاتصال والتوجيه الإداري لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، 9 ماي 2017، بمقر الوزارة

كما يعتمد المركز في رده على أسئلة المواطنين داخل أجل أقصاه ثلاثة (3) أيام، على قاعدة معطيات متنوعة من المعلومات الإدارية التي تخص المساطر الإدارية، تهم أساسا الوثائق الادارية (البطاقة الوطنية للتعريف، الحالة المدنية، جواز السفر، الشواهد الادارية، رخصة السياقة، التسهيلات الجمركية، التحفيظ العقاري، الجنسية...) ودليل الإدارات العمومية من أرقام هاتفية وعناوين بريدية، بالإضافة الى عناوين المواقع الإلكترونية العمومية.

- يمكن الاتصال بمركز الاتصال والتوجيه الإداري:
  - من خارج المملكة على الرقم (+212537679906)
  - من داخل المملكة عبر الرقم الاقتصادي(0802003737) أو بواسطة الرقم المختصر 3737 الذي يتميز بسهولة تذكره وتركيبه.

إحصائيات تهم مركز الاتصال والتوجيه الإداري:

قام مركز الاتصال والتوجيه الإداري بالرد على أسئلة المواطنين الواردة عليه عن طريق المكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني، والتي بلغ مجموعها 13554سؤالا، وبمعدل يومي فاق 54 سؤالا، مسجلا بذلك ارتفاعا وصلت نسبته 30% مقارنة مع سنة 2016 التي استقر العدد خلالها في 10273 سؤالا، وبارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.6% مقارنة مع سنة 2015 التي انحصر عدد الأسئلة التي تمت معالجتها خلالها في 10210 سؤالا، هذه النسبة تجاوزت ب 18.82 % مع ما تم معالجته خلال سنة 2014، حيث بلغ عدد الأسئلة التي تمت معالجتها 8288 سؤالا، وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:

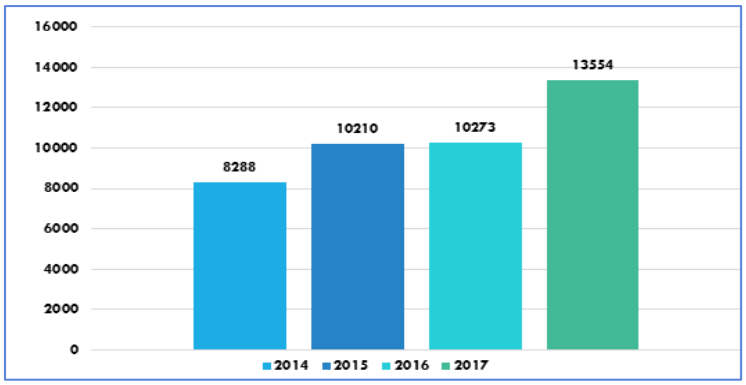

كما سجل مركز الاتصال في سنة 2017 معدلا شهريا يناهز 1130 سؤالا، أي بنسبة تطور فاقت 32% مقارنة مع سنة 2016 التي سجلت معدلا شهريا في المعاملات في حدود 856 سؤالا

❖ توزيع الأسئلة حسب النوع:

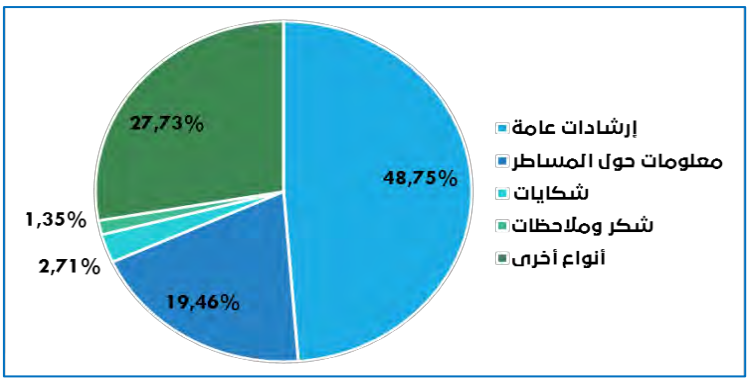

توزعت الأسئلة التي وردت على المركزين المساطر الإدارية التي بلغ عددها 2637 والإرشادات العامة التي ناهزت 6608، فيما بلغ عدد الأسئلة المتعلقة بالملاحظات والاقتراحات وخارج الاختصاص وغيرها 4309 سؤالا.

ويوضح الرسم البياني التالي النسب المئوية لكل نوع على حدة:

❖ توزيع الأسئلة المتعلقة بالمساطر حسب صنف المتصل

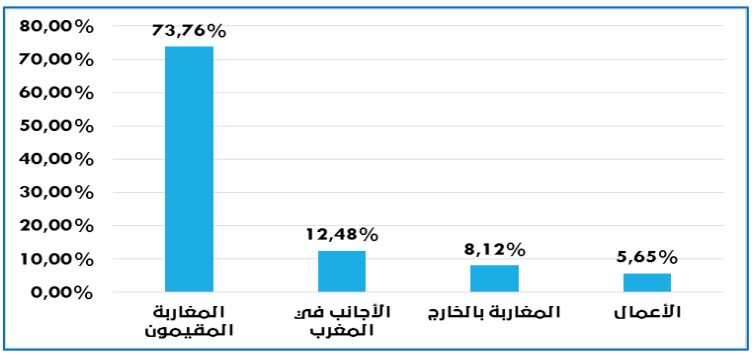

❖ توزيع الأسئلة الخاصة بالمساطر الإدارية حسب المجال

توصل مركز الاتصال في هذا الإطار خلال سنة 2017 ب 2637 سؤالا تهم المساطر الإدارية، موزعة بحسب المجال كما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:

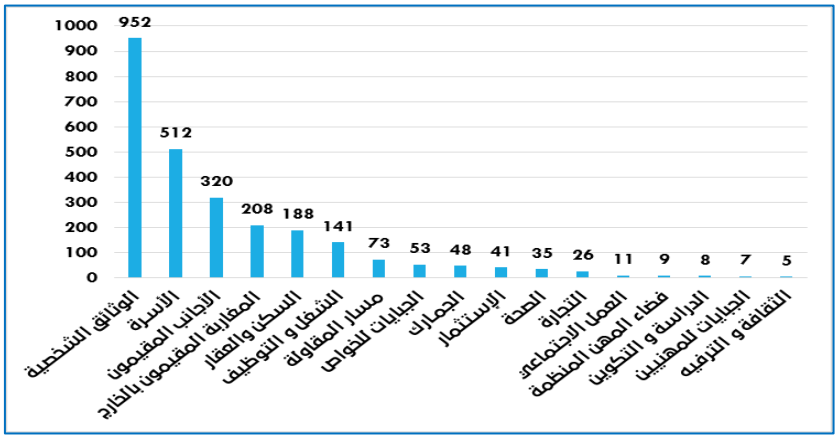

1.3 مواصلة دعم العمل بوابة البيانات المكانية للمرافق العمومية"maps.service-public.ma" :

لتسهيل تيسيرولوج المواطنين لمواقع المرافق العمومية سيما أثناء القيام بإجراءاتهم الإدارية، قامت الوزارة بمواصلة العمل على إغناء محتوى بوابة البيانات المكانية "map.service-public.ma" التي تضم 14000 موقع، بمعلومات وصفية ومكانية تهم مواقع عمومية جديدة، وكذا تقديم المعلومات الضرورية من أجل الاتصال بهذه المرافق (العنوان، الهاتف، البريد الإلكتروني،). هذا بالإضافة إلى تطويروتحسين وظائف النظام المعلوماتي للبوابة لمواكبة التطور التقني في مجال أنظمة المعلومات الجغرافية والاستجابة لحاجيات الإدارة والمرتفق.

1.4 مواصلة ودعم العمل ببوابة التشغيل العمومي "Emploi-Public.ma" :

واصلت الوزارة، دعم العمل ببوابة التشغيل العمومي بهدف إخبار المواطنين بمختلف إعلانات مباريات التوظيف وطلبات الترشيح للمباريات في كل من مناصب المسؤولية والمناصب العليا، كما تم تعزيز البوابة بتطوير تطبيقها الذكي نظرا لما تكتسيه التطبيقات الذكية من أهمية بالغة في توفير المعلومات وتيسير الولوج إليها، مما سيمكن المواطنين من الوصول إلى كافة المعلومات المرتبطة بالتشغيل العمومي، في أي مكان وفي أي وقت.

إحصائيات تهم بوابة التشغيل العمومي

❖ عملت الوزارة على تزويد 528قطاع عمومي من قن سري (Compte d'accès) لتمكينهم من نشر إعلاناتهم على البوابة:

	عدد الأقنان السرية
مصالح الدولة	70
المؤسسات والمقاولات العمومية	326
العمالات أو الولايات	132
المجموع	528

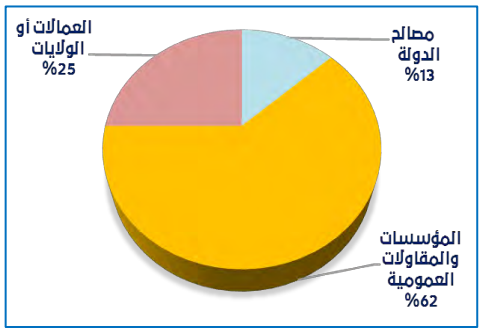

- بلغ عدد المناصب المعلن عنها 118914منصبا موزعة كما يلي :

	عدد المناصب			
	2015	2016	2017	المجموع
مصالح الدولة	9 226	21 236	9438	39 900
المؤسسات والمقاولات العمومية	5 699	18 292	52 951	76942
الجماعات الترابية	336	1 084	652	2 072
المجموع	15 261	40 612	63 041	118 914

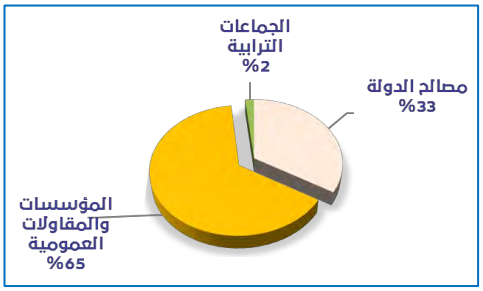

- بلغ عدد المباريات المعلن عنها5888مباراةموزعة كما يلي :

	عدد المباريات			
	2015	2016	2017	المجموع
مصالح الدولة	171	222	137	530
المؤسسات والمقاولات العمومية	1 158	1 791	1 605	4 554
الجماعات الترابية	134	352	318	804
المجموع	1 463	2 365	2 060	5 888

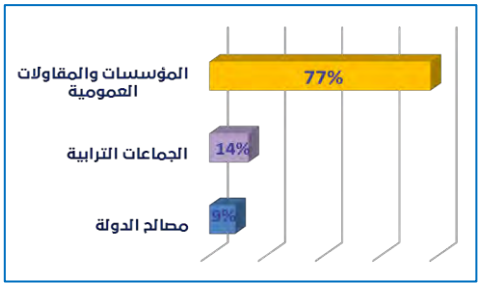

- تمت المصادقة على تعيين 284منصبا عال خلال الثلاث سنوات الأخيرة، بعد التداول في شأنها في المجلس الحكومي:

نوعية المنصب	2015	2016	2017	المجموع
كاتب عام	4	2	5	11
مفتش عام للوزارة	5	2	2	9
مدير	82	94	61	237
عميد كلية	15	2	3	20
رئيس جامعة	7	0	0	7
المجموع	113	100	71	284

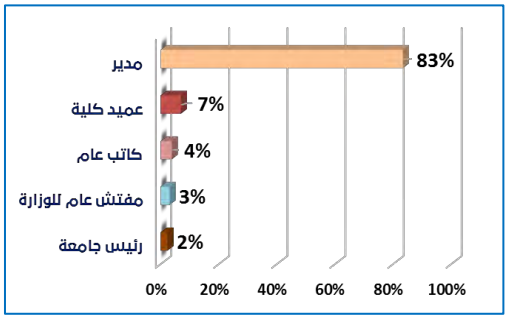

- تم الإعلان عن 6285منصب مسؤولية موزعة كالتالي:

نوعية المنصب	2015	2016	2017	المجموع
رئيس قسم أو ما يعادله	558	466	418	1442
رئيس مصلحة أو ما يعادله	1499	2141	1203	4843
المجموع	2057	2607	1621	6285

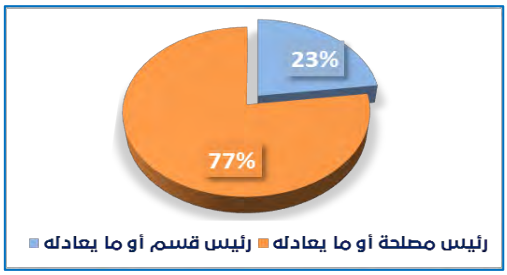

5- الجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية "امتياز"

تمت مواصلة تحفيز الإدارات العمومية على تطوير خدماتها العمومية والارتقاء بها وتقريبها من المرتفقين من خلال الجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية "امتياز" التي دأبت الوزارة على تنظيمها سنويا ومنذ سنة 2005، لتتويج الخدمات الإلكترونية التي تشمل أربعة أصناف:

- صنف المحتوى الإلكتروني؛
- صنف الخدمات الإجرائية الإلكترونية؛
- صنف التطبيقات الذكية؛
- صنف المشاركة المجتمعية الإلكترونية

وإلى حدود سنة 2017، عرفت هذه الجائزة مشاركة 213 خدمة إلكترونية، توجت من بينها 28 خدمة إلكترونية بجائزة "امتياز" و34 أخرى بجائزة "التشجيع" اعترافا بالمجهودات الجادة والمبادرات المتميزة للقطاعات العامة من أجل تحديث الخدمات العمومية وتقريبها من المرتفقين.

وللتذكير، يجري التّباري على جائزة "امتياز"، بعد المشاركة في مباراة تُفتح في وجه جميع الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والشركات العمومية، ويتم ذلك وفق نظام وشروط محدّدة تخضع للافتحاص من طرف لجنة انتقاء مشتركة، تضمّ ممثّلين عن القطاعين العامّ والخاصّ والمجتمع المدني.

وقد ترأس السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة والسيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية بحضور وزراء ومسؤولين من مختلف القطاعات الوزارية. حفل تتويج أفضل الخدمات العمومية الإلكترونية الفائزة بجائزة الدورة الحادية عشرة "امتياز2017، وذلك يوم الثلاثاء 26 دجنبر2017.

وجاءت هذه الدورة الحادية عشرة متممة لسابقاتها، ومؤكدة على استمرارية النهج القائم على تشجيع المبادرات المبتكرة وتعزيز تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال الإدارة الإلكترونية.

مراسيم حفل تتويج الخدمات العمومية الإلكترونية الفائزة بجائزة الدورة الحادية عشرة "امتياز2017" الرباط، 26دجنبر2017

وقد تم الإعلان عن نتائج الدورة الحادية عشرة "امتياز2017"، كما يلي:

صنف "المحتوى الإلكتروني":

- جائزة "امتياز" للتشجيع: التي حازت عليها إدارة الجمارك والضرائب الغير مباشرة بتطويرها للموقع الإلكتروني للتعريفة المدمجة الاقتصادية ADII.

صنف "الخدمات الإجرائية الإلكترونية ":

- جائزة "امتياز" للتميز: والتي حازت عليها الوكالة الحضرية لتازة عن طريق الدراسة الرقمية لملفات طلبات الترخيص في مجال التعمير

- جائزة "امتياز" للتشجيع: التي حازت عليها الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية في مجال نظام المعلومات الخاص بتدبير برامج محاربة الأمية.

- جائزة "امتياز" الخاصة بلجنة التحكيم: التي حازت عليها الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش، في مجال الفضاء الافتراضي للزبناء.

صنف "التطبيقات الذكية":

- جائزة "امتياز" للتميز: حازعليها المكتب الوطني للسكك الحديدية في مجال التطبيق المحمول الخاص بمواقيت القطارات بالمباشر؛

- جائزة "امتياز" للتشجيع: التي حازت عليها وزارة الصحة في مجال التطبيق المحمول "موعدي" لأخذ المواعيد بالمستشفيات.

مراسيم حفل تتويج الخدمات العمومية الإلكترونية الفائزة بجائزة الدورة الحادية عشرة "امتياز 2017"

6- تعاضد بعض الأنظمة والتطبيقات التدبيرية

يهدف هذا البرنامج إلىتقويةالتعاونبينالإداراتالعموميةفيمجالتبادلالتطبيقاتالقابلةللتعاضدبغية ترشيد النفقات وتقديم خدمات أفضل، من خلال جرد احتياجات الإدارات العمومية من تطبيقات الدعم مع تحديد الأولويات وكذا تحديد التطبيقات المتوفرة لدى هذه الإدارات والقابلة للتعاضد، حيث سيتم وضع خارطة طريق على مدى سنتين لتطويروتعميم التطبيقات ذات الأولوية.

ومن العمليات المبرمجة ضمن هذا المشروع:

- وضعإطارمرجعيلخاصياتالتطبيقاتالتدبيريةالمشتركةوتحضيرالأدواتاللازمةلإنجازالبحث الميداني،
- إطلاقالبحثالميدانيوتحليلالمعطياتوإعدادخارطةالطريقلتطويروتعميمالتطبيقاتذاتالأولوية.

التحول التخليقي

نجاعة إدارية
في خدمة المواطن والتنمية

يستلزم إصلاح الإدارة العمومية، إحداث تحول تخليقي لتوطيد قيم النزاهة والشفافية في تدبير الشأن العام وتعزيز آليات الحكامة الجيدة وتشجيع الانفتاح على المواطنين وترسيخ مبادئ المساءلة والمسؤولية في المرفق العام، والتحفيز على المشاركة في مراقبة عمل الإدارة، عبر اتخاذ العديد من المبادرات التي يتكامل فيها القانوني والإجرائي، وتجمع بين الزجري والوقائي والتوعوي والتربوي، بغية تعزيز نجاعة الإدارة وتقوية فعاليتها حتى تتمكن من الاستجابة لمتطلبات وانتظارات المواطنين.

1- متابعة تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

1. انعقاد الاجتماع التنسيقي الخاص ببرنامج الشفافية والوصول إلى المعلومات وبرنامج الأخلاقيات التابعين للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

ترأس السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الادارة وبالوظيفة العمومية، الاجتماع التنسيقي لممثلي القطاعات الوزارية للبرنامجين الثالث والرابع للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المتعلقين بالشفافية والوصول إلى المعلومات وبالأخلاقيات، والتي تتولى الوزارة تنسيق تنزيل مشاريعهما، وذلك يوم الجمعة 02 يونيو 2017، بمقر الوزارة.

أشغال الاجتماع التنسيقي الخاص ببرنامج الشفافية والوصول إلى المعلومات وبرنامج الأخلاقيات التابعين للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد-02 يونيو 2017

وخصص هذا الاجتماع لتقديم معطيات محينة حول مآل تنفيذ المشاريع المبرمجة حسب كل قطاع، وذلك بهدف استكمال وتحيين التقرير المرحلي الذي تعده الكتابة الدائمة للجنة الوطنية لمكافحة الفساد، في أفق عرضه على ممثلي القطاعات المعنية خلال الاجتماع التنسيقي القادم.

2. إصدار المرسوم رقم 582-17-2صادر في 25 من محرم 1439 (16 أكتوبر 2017) المحدث للجنة الوطنية لمكافحة الفساد (الجريدة الرسمية عدد 6619 بتاريخ 6 نونبر 2017).

يأتي المرسوم رقم 582-17-2المحدث "للجنة الوطنية لمكافحة الفساد " والصادر في 25 من محرم 1439 (16 أكتوبر 2017) تماشيا مع أحكام الدستور، لاسيما الباب الثاني عشر منه المتعلق بالحكامة الجيدة، وتفعيلا للإجراءات الاستعجالية للبرنامج الحكومي خاصة في المحور المتعلق بتعزيز النزاهة والعمل على إصلاح الادارة وترسيخ الحكامة، وانسجاما مع أهداف

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015 -2025التي تم إعدادها بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية من قطاعات وزارية وهيئات الحكامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويروم مرسوم إحداث "اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد" تتبع تنفيذ وتقييم مختلف التوجهات الاستراتيجية والتدابير والمشاريع والإجراءات الكفيلة بتعزيز النزاهة ونشر قيم التخليق والشفافية، ومواكبة مختلف القطاعات المعنية ببرامج السياسة العمومية المتعلقة بمكافحة الفساد، وتحديد مهامها وتأليفها وكيفية اشتغالها.

وتتألف اللجنة التي يرأسها السيد رئيس الحكومة، من القطاعات الوزارية المعنية وهيئات الحكامة. وتعقد اللجنة اجتماعات دورية بدعوة من رئيسها. وتضطلع السلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الادارة وبالوظيفة العمومية بمهام الكتابة الدائمة للجنة، وتسهر بهذه الصفة، على إعداد أشغال اللجنة وتتبع تنفيذ قراراتها. وتتمحور مواد المرسوم حول:

- إحداث لجنة وطنية لمكافحة الفساد، وتحديد مهامها ومكوناتها وكيفية اشتغالها؛
- تحديد أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، المكونة من بعض الأطراف المعنية (القطاعات الوزارية، هيئات الحكامة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني)؛
- إحداث أجهزة فرعية مساعدة للجنة تسهر على مساندتها في إنجاز مهامها والتنسيق مع مختلف المتدخلين، وضمان تنفيذ برامج ومشاريع هذه الاستراتيجية على مستوى كل قطاع معني بها.

ويعهد إلى هذه اللجنة بحسب المادة 2 من المرسوم:

- تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- تقديم كل مقترح بشأن التدابير اللازم اتخاذها لتعزيز التعاون الدولي بهدف دعم المجهودات الوطنية لمكافحة الفساد.

3. اعتماد قرار" تتبع إعلان مراكش للوقاية من الفساد"، خلال الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

بمناسبة انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنظم بفيينا بجمهورية النمسا، من 06 إلى 10نونبر 2017. والذي حضي بدعم ومساندة كل من المجموعة الإفريقية ومجموعة 77 زائد الصين والاتحاد الأوربي، تم اعتماد قرار" تتبع إعلان مراكش للوقاية من الفساد"، الذي تقدم به المغرب،

أشغال الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد-فيينا،06-10نونبر 2017

ويشتمل هذا القرارعلى ثلاثة وعشرون (23) بندا من بينها ثلاثة عشر(13) التزاما للدول الأطراف في الاتفاقية، التي تهدف أساسا إلى:

- تثمين المكتسبات التي تم تحقيقها بعد اعتماد إعلان مراكش سنة 2011 خلال الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،
- تكريس السياسات الوقائية في كل الاستراتيجيات الوطنية المتعقلة بمحاربة آفة الفساد،
- العناية بتعزيز التدريب والتكوين والتثقيف في مجال الوقاية من الفساد،
- أهمية إدراج الوقاية من الفساد في خطة التنمية الأوسع نطاقا بوسائل منها تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030،
- حث مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات على مواصلة الاضطلاع بدوره كمرصد دولي لأجل جمع الممارسات الجيدة وتقاسمها في مجال الوقاية من الفساد، وذلك كما جاء في الرسالة الملكية الموجة إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمراكش.

وقد ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، الوفد المغربي الرفيع المستوى المشارك في أشغال الدورة السابعة المنظم بفيينا بجمهورية النمسا. ويكتسي هذا المؤتمر الذي أنشئ بموجب المادة (63) من اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الرشوة بغية تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق أهداف الاتفاقية وتمكينها من التنفيذ الأمثل لأحكامها، أهمية بالغة، حيث يعد من أهم التظاهرات التي تنظم في مجال مكافحة الفساد.

وقد أبرز السيد الوزير، الأهمية التي تولها بلادنا لمحاربة هذه الآفة، حيث تم اعتماد عدة إصلاحات مؤسساتية وتشريعية ومالية لمحاربة الرشوة وتخليق الحياة العامة، توجت بدسترة مختلف مؤسسات وهيئات تخليق الحياة العامة والحكامة الجيدة، وباعتماد الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة، التي حددت من ضمن أهدافها التحسيس بالأهمية القصوى لمحاربة هذه الآفة، وتعزيز مساهمة مختلف الفعاليات السوسيو اقتصادية والفئات المهنية والمجتمع المدني، فضلا عن احترام التزامات المغرب على المستوى الدولي في هذا المجال.

وخلال هذه الدورة، تم استعراض حصيلة المنجزات وتقييم ما تم تحقيقه واستكشاف السبل الكفيلة لتعزيز أواصر التعاون الدولي، وكذا التطلع إلى الأفاق المستقبلية في مجال محاربة الفساد.

وللتذكير فإن هذا المؤتمر ينعقد مرة كل سنتين، وقد شارك المغرب في مختلف دوراته بشكل وازن، حيث تفاعل إيجابيا مع مختلف القرارات الصادرة عن آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

4. إعداد مشاريع تقارير حول تعزيز النزاهة والشفافية

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد والتجاوب الإيجابي للمملكة المغربية مع الاتفاقيات الدولية، خصوصا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي صادق عليها المغرب سنة 2007، وبرنامج التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تم برسم سنة 2017، إعداد ثلاث (3) تقارير حول تعزيز النزاهة والشفافية:

- مشروع تقرير حول مدى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد،
- مشروع تقرير حول مدى تنفيذ المملكة لمقتضيات الفصلين 2 و5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المتعلقين على التوالي بالتدابير الوقائية واسترداد الموجودات،

- مشروع تقرير متعلق بتقييم النزاهة في المغرب «Scan Integrity»، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" في مجالات تهم سياسة المنافسة، تدبير المالية العامة، نزاهة الطلبيات العمومية، تعزيز النزاهة في القطاع العام، الشفافية الضريبية، تعزيز النزاهة في القطاع الخاص، تعزيز دور المجتمع المدني، تعزيز آليات الإبلاغ عن جرائم الفساد، دعم الصحافة المستقلة، تجريم الفساد.

2- إعداد مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات

دعما للخيار الديموقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة، وضمانا لتحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها وترسيخ الشفافية في التدبير العمومي وتنزيلا لمقتضيات الفصل 27 من الدستور الذي كرس حق الحصول على المعلومات كحق من الحقوق والحريات الأساسية، وتفعيلا لالتزام المغرب بالمواثيق والمعاهدات الدولية ولاسيما المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذا المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عملت وزارة إصلاح الإدارة و الوظيفة العمومية، في إطار مقاربة تشاركية، على إعداد مشروع قانون متعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

لقاء حول موضوع "الحق في الحصول على المعلومات" بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة-الرباط، 24 أكتوبر 2017

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد سلسلة من الاجتماعات والمناقشات البناءة والمثمرة داخل الغرفة الأولى بالبرلمان، صادقت الجلسة العامة لها والملتئمة في 20 يوليوز 2016، على مشروع القانون رقم 31,13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، كما تمت إحالته في نفس اليوم على مجلس المستشارين لاستكمال مسطرته التشريعية.

وبهدف تبادل الآراء وتوسيع النقاش حول مبدأ الحق في الحصول على المعلومات الذي كرسه الفصل 27 من دستور المملكة الصادر في فاتح يوليوز 2011، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، لقاءا حول "الحق في الحصول على المعلومات"، وذلك يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2017.

وقدتم عرض الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 31.13 المتعلق "بالحق في الحصول على المعلومات" الذي يروم تعزيز الثقة والشفافية في علاقة الإدارة بالمتعاملين معها، وتشجيع الانفتاح على المواطنين وترسيخ مبادئ المساءلة والمسؤولية في المرفق العام، والتحفيز على المشاركة في مراقبة عمل الإدارة، وكذا دعم الإشراك في اتخاذ القرار.

وسيساهم "قانون الحق في الحصول على المعلومات" في تأهيل المغرب للعضوية في المبادرة الدولية المتعلقة بالشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وتشجيع جاذبية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، والدفع بالمرافق العمومية لمراجعة وتحيين معطياتها وترسانتها القانونية، وتحفيزها على إنتاج المعلومة، وعلى حسن استعمال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات.

3- الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة

في أفق انضمام المملكة المغربية لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، عملت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على إحداث لجنة الحكومة المنفتحة تضم ممثلين عن القطاعات الوزارية وهيئات الحكامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث عقدت عدة اجتماعات بتعاون مع خبراء المنظمة تم على إثرها استخلاص اقتراحات وتوصيات لتحسين الجهود المبذولة والهادفة إلى استيفاء شروط الانضمام إلى المبادرة، كما عملت هذه اللجنة على إعداد مشروع برنامج العمل الوطني للحكومة المنفتحة.

وقد تم تقديم رسائل النوايا لانضمام المملكة المغربية لهذه المبادرة، خلال القمة العالمية لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة المنعقدة بباريس من 7 الى 9 دجنبر 2016.

ويندرج مشروع انضمام المغرب لمبادرة الحكومة المنفتحة في إطار سلسلة الإصلاحات التي تنخرط فيها الحكومة لتعزيز الشفافية والانفتاح على المواطن ولاستعادة ثقته في الإدارة العمومية وفي العمل الحكومي.

تعتبر مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة "OGP"، نموذج للحكامة الجيدة ووسيلة لتعزيز ثقة المواطن في الحكومة.

وهي مبادرة أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية بمعية البرازيل في شتنبر 2011 على هامش انعقاد الدورة السادسة والستين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية عبر وضع المواطن في صلب اهتماماتها.

وتقوم هذه الشراكة على:

- دعم الحكامة الجيدة وترسيخ مبادئ الشفافية في المالية العمومية،
- حق المواطنين في الحصول على المعلومات،
- نزاهة المسؤولين السامين والمنتخبين من خلال التصريح بالممتلكات،
- المشاركة الفعالة للمواطنين في اتخاذ القرار.

وفي إطار العمل على تفعيل انضمام المغرب للشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، قامت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية برسم سنة 2017، بإنجاز ما يلي:

❖ تنظيم يوم دراسي حول موضوع :"الحكومة المنفتحة بالمغرب: نحو تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة"

ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، افتتاح أشغال اليوم الدراسي الذي نظمته الوزارة بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حول موضوع :"الحكومة المنفتحة بالمغرب: نحو تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة"، وذلك يوم الأربعاء 4 أكتوبر 2017.

أشغال اليوم الدراسي بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE)-الرباط-الأربعاء 4 أكتوبر 2017

وشكل هذا اللقاء فرصة لإثراء النقاش واستثمار فرص التكامل لتجاوز مختلف التحديات التي يواجهها المغرب لتفعيل انضمامه للشراكة من أجل حكومة منفتحة، وتحقيق شروط نجاح مسار هذه المبادرة، وكذا بحث سبل وكيفيات تطوير دور وسائل الإعلام في تعزيز انفتاح الحكومة ودعم مشاركة الشباب في الحياة العامة.

كما نظمت خلال هذا اللقاء ورشات عمل حول موضوعي التواصل المؤسساتي، ودور وسائل الإعلام في تعزيز دور مشاركة الشباب في الحياة العامة، من أجل الوقوف على مختلف الفرص التي تتيحها وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات لتعزيز المشاركة المواطنة ومشاركة الشباب في الحياة العامة بغية الارتقاء بالمرفق العمومي والرفع من مردوديته وجودة خدماته لتستجيب لحاجيات وانتظارات المواطنين.

❖ عرض السيد الوزير حول: "مشروع خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة"خلال المجلس الحكومي - 16نونبر 2017،

قدم السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، خلال أشغال المجلس الحكومي ليوم الخميس 16 نونبر 2017، عرضا حول: "مشروع خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة"، استعرض فيه الإطار العام ومراحل إنجاز المشروع وإيجابيات انضمام المغرب إلى هذه المبادرة.

وأشار السيد الوزير إلى أن الانضمام إلى هذه المبادرة يشكل دعما لجهود المملكة المغربية في مجال الحكامة وتعزيز الديمقراطية التشاركية والانفتاح. كما ذكر السيد الوزير في معرض تقديمه، بمعايير تقييم قابلية الدول للانضمام إلى هذه المبادرة والمتمثلة في شفافية الميزانية، وسهولة الحصول على المعلومات، وإشراك المواطنين في إعداد السياسات العمومية.

كما استعرض السيد الوزير، مراحل إنجاز المشروع لتحقيق الانضمام إلى الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، ومن أهمها تشكيل لجنة إشراف وطنية تضم ممثلين عن القطاعات الوزارية وهيئات الحكامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، أسندت إليها مهمة إعداد انضمام المغرب لمبادرة الشراكة، وإعداد مشروع المخطط الحكومي المتعلق ببرنامج الحكومة المنفتحة وكذا توجيه طلب نوايا الانضمام إلى لجنة قيادة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

الدعامات الأساسية والآليات

1- المواكبة التقنية والمنهجية والمالية

1. صندوق تحديث الإدارة العمومية:

في إطار دعم القطاعات الوزارية للانخراط الإيجابي في تنزيل برنامج إصلاح الإدارة، تعمل الوزارة في نطاق صندوق تحديث الإدارة العمومية على تقديم الدعم المالي والتقني والمنهجي لفائدة القطاعات الوزارية.

وقد تم برسم سنة 2017، دعم إنجاز 9 مشاريع قطاعية تروم تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين وتهم المجالات التالية:

- تحسين استقبال المرتفقين بالإدارات العمومية لفائدة المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ووزارة الصحة والمديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة للجماعات المحلية؛
- تحسين جودة المساطر الإدارية وتطوير الإدارة الإلكترونية المندمجة لفائدة وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- مكافحة الفساد لفائدة وزارة الصحة ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والمديرية العامة للجماعات المحلية.

2. اتفاقيات شراكة مع عدة جماعات ترابية:

وفق المقاربة التشاركية وسياسة التواصل والانفتاح على المحيط، تعمل وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على توقيع اتفاقيات شراكة مع مجموعة من الجماعات الترابية، بغية ضمان التنزيل السليم لبرنامج إصلاح الإدارة.

في هذا الإطار، ترأس السيد محمد بنعبد القادر الوزير المكلف بإصلاح الادارة والوظيفة العمومية يوم الثلاثاء 15 غشت 2017، مراسيم توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة والجماعات الترابية بإقليم تطوان تهدف الى تنمية علاقات التعاون بين الطرفين، من خلال تحسين جودة الخدمات الادارية وتقوية كفاءات الموارد البشرية وتحسن علاقة الادارة بالمواطن والمقاولة وتبسيط الاجراءات والمساطر الادارية وتحسين الاستقبال ودعم الادارة الالكترونية.

2- تحديث أساليب وطرق التدبير بالإدارة العمومية

1. إصدار منشور مشترك بين وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وكاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة حول اعتماد مبادئ الإدارة المسؤولة إيكولوجيا بتاريخ 5 يونيو 2017.

تعزيزا للبعد الإيكولوجي بالإدارة العمومية وبمناسبة اليوم العالمي للبيئة، تم بتاريخ 5 يونيو 2017، إصدار المنشور المشترك رقم1/2017، بين وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وكاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة، يتعلق باعتماد مبادئ الإدارة المسؤولة ايكولوجيا. وتعميمه على كافة القطاعات الوزارية بتاريخ 7 يونيو 2017.

مراسيم التوقيع على المنشور المشترك رقم1/2017، بين وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وكاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة، الرباط-5 يونيو 2017

ويتضمن هذا المنشور:

- إدماج البعد البيئي في النفقات العمومية،
- إدماج مبدأ المسؤولية الإيكولوجية في سير المرافق الإدارية،
- ترسيخ ثقافة بيئية لدى الموظفين العاملين بها،
- وضع برامج قطاعية تضم الإجراءات العملية التي من شأنها المساهمة في الحفاظ على البيئة،
- تشجيع استعمال الإدارة الإلكترونية،
- صيانة حظيرة سيارات نقل الموظفين وتجهيزها بمعدات تراعي الحفاظ على البيئة،
- تخفيض استهلاك الورق، من خلال استعمال الأوراق القابلة لإعادة التدوير،
- اعتماد المعايير البيئية في طلبيات ومشتريات الإدارة،
- اعتماد إجراءات وتدابير آنية وبسيطة في شكلها، عميقة وفعالة في بعدها البيئي.
- تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية لفائدة الموظفين في مجال التنمية المستدامة واحترام البيئة والمحافظة عليها،
- وتحسيسية لفائدة الموظفين في مجال التنمية المستدامة واحترام البيئة والمحافظة عليها.

الممارسات الناجحة بالإدارة الايكولوجية:

- اعتماد المعايير البيئية في النفقات العمومية التي تكرسها الإدارة سنويا لمستلزمات سيرها اليومي، والتي تشمل المشتريات وصيانة المنشآت واستهلاك الطاقة وتدبير حظيرة السيارات، والتي ينبغي صرفها في إطار مقاربة التنمية المستدامة،
- حث المصالح التابعة لكل القطاعات الوزارية للعمل على إدماج مبدأ المسؤولية الإيكولوجية في سير المرافق الإدارية.
- إدراج العنصر البيئي ضمن برامجها ومخططاتها وفي طرق اشتغالها،
- اعتماد إجراءات وتدابير آنية وبسيطة في شكلها، عميقة وفعالة في بعدها البيئي،
- ترسيخ ثقافة بيئية لدى الموظفين العاملين بها، وحثهم على تغيير سلوكياتهم اليومية بشكل يضمن اقتصاد الطاقة والمحافظة على مكونات البيئة،
- تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية لفائدة الموظفين في مجال التنمية المستدامة واحترام البيئة والمحافظة عليها.

2. انعقاد يوم دراسي حول موضوع "الحكامة الإدارية بين القطاعين العام والخاص" :

توخيا لمزيد من الالتقائية بين مختلف الإدارات واستلهاما لأفضل الممارسات في القطاع الخاص على مستوى التسيير والحكامة وبغية تأهيل المرفق العمومي، نظمت وزارة إصلاح الادارة والوظيفة العمومية، يوم الثلاثاء 14 نونبر 2017، بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة بالرباط، يوما دراسيا حول موضوع "الحكامة الإدارية بين القطاعين الخاص والعام"، وذلك تفاعلا مع مضمون الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد لاسيما في شقه المتعلق بنجاعة نموذج التسيير بالقطاع الخاص.

يوم دراس يحول موضوع "الحكامة الإدارية بين القطاعين العام والخاص"، 16 أكتوبر 2017 -المدرسة الوطنية العليا للإدارة

وتكمن الغاية من هذا القاء الدراسي التواصلي، الذي انعقد بمشاركة عدد من المسؤولين بالقطاعين العام والخاص، في تعزيز دينامية الإصلاح بالإدارة العمومية من خلال تبادل الخبرات والانفتاح على مختلف التجارب الناجحة بالقطاع الخاص، للرفع من نجاعة التدبير العمومي.

3. وضع استبيان لاستقصاء آراء موظفات وموظفي الإدارات العمومية حول مراجعة منظومة الوظيفة العمومية:

أعدت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية استبيانا لاستقصاء آراء موظفات وموظفي الإدارات العمومية بهدف التعرف على تصوراتهم واقتراحاتهم بشأن الإصلاح المنشود للوظيفة العمومية، وتمكينهم من المشاركة الإيجابية والفعالة في إعادة هيكلة هذه المنظومة.

وتأتي هذه المبادرة التشاركية في سياق الجهود التي تبذلها وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، لترسيخ ثقافة الحوار والتواصل ودعم مشاركة الموظف في بلورة المشاريع الإصلاحية الرامية إلى تحسين جودة الخدمات العمومية، وتعزيز مبادئ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي.

3- شبكات التنسيق والتشاور لكبار المسؤولين

في إطار المقاربة التشاركية والمنفتحة التي تنهجها الوزارة في توجيه وتأطير أوراش إصلاح الإدارة العمومية، اعتمدت الوزارة قنوات أساسية للتواصل والتشاور وتنسيق الجهود وتبادل الآراء مع مختلف الفاعلين في القطاعات الوزارية، وهي:

- شبكة الكتاب العامين للوزارات؛
- شبكة المفتشين العامين للوزارات؛
- شبكة مديري الموارد البشرية للوزارات
- شبكة مديري التواصل بالوزارات.
- شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية.

وتهدف هذه القنوات بالأساس إلى:

- تقديم المشورة والاقتراحات العملية الهادفة إلى دعم وتفعيل القرارات الحكومية بغية الارتقاء بالمرفق العمومي إلى مستوى النجاعة والفعالية حتى يستجيب لحاجيات وانتظارات المواطنين،
- تأهيل الرأسمال البشري وتثمينه،

- تعزيز ثقافة المساءلة المرتكزة على الشفافية وترسيخ قواعد الحكامة الجيدة داخل الإدارة ودعم سياسة الترشيد والعقلنة، وإدراج بعدي التدقيق والتقييم بمختلف مستويات الإدارة العمومية.
- إدماج مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية لبلوغ تمثيلية متكافئة بين النساء والرجال في مناصب المسؤولية ومراكز القرار.

1. الاجتماع التنسيقي للكتاب العامين للقطاعات الوزارية حول تفعيل مضامين الخطاب الملكي السامي بشأن اصلاح الادارة.

في إطار نهجها المرتكز على المشاركة والتشاور مع الفاعلين المعنيين نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية اجتماعا تنسيقيا للكتاب العامين للقطاعات الوزارية، ترأسه السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة، وذلك يوم الاثنين 15 ماي 2017، بمقر الوزارة من أجل تفعيل مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الجديدة يوم 14 أكتوبر 2017.

الاجتماع التنسيقي للكتاب العامين للقطاعات الوزارية حول تفعيل مضامين الخطاب الملكي السامي بشأن اصلاح الإدارة
الرباط، 15 ماي 2017، بمقر الوزارة

وأوضح السيد رئيس الحكومة في كلمته التوجيهية بأن هذا الاجتماع يأتي لتعزيز المقاربة التشاركية وترسيخ التلقائية تدخلات مختلف القطاعات الوزارية المتعلقة بإصلاح الإدارة العمومية، مؤكدا على الطابع الاستراتيجي لإصلاح الإدارة، بما يقتضيه ذلك من تعبئة لكل الطاقات.

وقد ذكر السيد رئيس الحكومة بمضامين البرنامج الحكومي الذي شمل عددا من الالتزامات، تتعلق بإصلاح الإدارة، لا سيما فيما يرتبط بـ:

- تحسين الاستقبال وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ورقمنتها واعتماد منظومة متكاملة للشكايات،
- مراجعة منظومة الوظيفة العمومية،
- تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد،
- اعتماد الإدارة الرقمية والتدبير المبني على النتائج.

وفي تدخله، ذكر السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الادارة وبالوظيفة العمومية، بما جاء في الخطاب الملكي السامي من رسائل قوية اتجاه كل المعنيين بإصلاح الإدارة العمومية، تبتدئ بالتذكير بجوهر عمل المؤسسات والمتمثل في خدمة المرتفق، مرورا بالدعوة الى بدل الجهود المتواصلة لتطوير جودة الخدمات وجعلها في مستوى تطلعات وانتظارات المرتفقين مواطنين خواص أم مقاولات، فضلا عن العناية اللازمة بتأهيل الرأسمال البشري وتثمين ما تزخر به الإدارة العمومية من كفاءات وقدرات. وخلال هذا الاجتماع التنسيقي قدم السيد الوزير عرضا حول برنامج اصلاح الادارة برسم 2017-2021 وآليات تنفيذه.

كما تناول السادة الكتاب العامون الكلمة للتعبير عن انخراطهم في دينامية الإصلاح وتقديم اقتراحات إجرائية بهذا الخصوص. واتخاذ بعض التدابير الأولية للشروع في تنفيذ البرنامج الاستعجالي لإصلاح الإدارة.

2. الاجتماع الثاني والعشرين لشبكة مديري الموارد البشرية بمختلف الوزارات والادارات العمومية.

ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الادارة وبالوظيفة العمومية الاجتماع الثاني والعشرين لشبكة مديري الموارد البشرية بمختلف الوزارات والإدارات العمومية، وذلك يوم 23 ماي 2017 بمقر الوزارة.

الاجتماع الثاني والعشرين لشبكة مديري الموارد البشرية بمختلف الوزارات والادارات العمومية-الرباط يوم 23 ماي 2017، بمقر الوزارة.

وفي كلمة ألقاها بهذه المناسبة، ذكر السيد الوزير بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الجديدة بتاريخ 14 اكتوبر 2017، ورسائله القوية اتجاه كل المعنيين بإصلاح الإدارة العمومية، خصوصا تلك المتعلقة بالعناية اللازمة بتأهيل الرأسمال البشري وتثمين ما تزخر به الإدارة العمومية من كفاءات وقدرات، مع ضرورة تحسين تدبير المرفق الإداري وحل الإشكالات التي تحد من نموه وتطوره، ودعوة كل المسؤولين على مختلف مستوياتهم لتقديم الحلول الضرورية للنهوض بتدبير الشأن العام.

وقد خصص هذا الاجتماع الذي حضره مدراء الموارد البشرية بالقطاعات الوزارية، لتقديم عروض وخلاصات أشغال اللجان الموضوعاتية والتي همت تفعيل مقتضيات المرسوم المتعلق بحركية الموظفين، والتعاقد بالوظيفة العمومية، وتنظيم مباريات مشتركة بين الوزارات وتقديم الدليل المرجعي الشامل للوظائف والكفاءات بالإدارة العمومية وكذا تقديم مشروع النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية (SIGRH).

3. لقاء تنسيقي مع أعضاء شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية.

نظمت وزارة إصلاح الادارة والوظيفة العمومية، لقاءا تنسيقيا مع أعضاء شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية وذلك يوم 31 ماي 2017، بمقر الوزارة.

وقد كان اللقاء مناسبة لتقديم برنامج عمل الوزارة، 2017-2019 في مجال مقاربة النوع بالوظيفة العمومية لإبراز الأهمية التي تولها الوزارة لمأسسة النوع بالوظيفة العمومية، من خلال:

- تطوير الوسائل المؤسساتية التي تخول للنساء ولوج مختلف مناصب القرار بالإدارة العمومية،
- وضع آليات تصحيحية ووقائية لإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين داخل منظومة تدبير الموارد البشرية،
- اعتماد التدابير الرامية إلى التوفيق ما بين الحياة المهنية والحياة الخاصة،
- التأسيس لبلوغ تمثيلية متكافئة بين النساء والرجال في مختلف المجالس والهيئات التي تضم في عضويتها نساء مسؤولات بالإدارة العمومية.

لقاء تنسيقي مع أعضاء شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية.
الرباط 31 ماي 2017، بمقر الوزارة

وللإشارة، فقد تم وضع استراتيجية لمأسسة مقاربة النوع بالوظيفة العمومية بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إذ تمكن هذه الاستراتيجية من وضع خريطة طريق لتنزيل مختلف الإجراءات المؤسساتية الرامية إلى النهوض بوضعية المرأة في الوظيفة العمومية، والعمل على بلوغ تمثيلية متكافئة بين النساء والرجال، ورصد سبل تجاوز معيقات ضعف تمثيلية النساء في مراكز القرار بالإدارة.

4. لقاء تنسيقي حول التواصل العمومي بالإدارات العمومية.

نظمت وزارة إصلاح الادارة والوظيفة العمومية، لقاء تنسيقيا حول التواصل العمومي بالإدارات العمومية، وذلك يوم الأربعاء 14 يونيو 2017 بمقر الوزارة. وقد خصص هذا اللقاء الذي حضره المسؤولون عن التواصل بمختلف القطاعات الوزارية وخبراء عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، للاطلاع على عدد من التجارب الناجحة الوطنية والدولية في مجال التواصل العمومي، وبحث سبل وكيفيات مأسسة وتطوير التواصل لتنزيل مضامين البرنامج الحكومي لإصلاح الادارة والوظيفة العمومية.

لقاء تنسيقي حول التواصل العمومي بالإدارات العمومية، الأربعاء 14 يونيو 2017 بمقر الوزارة

وتتشكل الاجتماعات الدورية لشبكة مسؤولي التواصل بالإدارات العمومية إطارا للتشاور وتبادل الرأي بين مختلف الفاعلين، كما تمثل إحدى القنوات الأساسية لتنسيق الجهود وتقديم المشورة والاقتراحات العملية الهادفة إلى دعم التواصل العمومي بغية الارتقاء بالمرفق العمومي والرفع من مردوديته وجودة خدماته لتستجيب لحاجيات وانتظارات المواطنين.

5. اجتماع شبكة المفتشين العامين للوزارات

تعتبر شبكة المفتشين العامين للوزارات آلية من آليات التتبع والتنسيق وتبادل المشورة وكذا مواصلة تفعيل الأدوار المنوطة بالمفتشيات العامة للوزارات .

وتنزيلا لمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة حلول الذكرى الثامنة عشرة لتربع جلالته على عرش اسلافه المنعمين بتاريخ 29 يوليوز 2017، وتفعيلا للإجراءات الاستعجالية التي اعتمدتها الحكومة في شقها المتعلق بإصلاح الإدارة من خلال التخطيط والتتبع والتقييم وجعل الإدارة في خدمة المرتفقين والتفاعل مع شكاياتهم، ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، اجتماعا لشبكة المفتشين العامين للوزارات، وذلك يوم الأربعاء 13 شتنبر 2017.

اجتماع شبكة المفتشين العامين للوزارات -يوم 13 شتنبر 2017، بمقر الوزارة

وقد ناقش المشاركون في هذا الاجتماع، مختلف الآليات والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتنزيل مضمون المرسوم رقم 2.17.265 الصادر في 23 يونيو 2017، بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها من خلال اعتماد منظومة متكاملة لتدبير الشكايات تتضمن وضع إطار تنظيمي لتدبيرها، يكون ملزما للإدارات، ويحدد مسطرة وآجال معالجة الشكاية، وكذا وضع وتطوير بوابة وطنية موحدة للشكايات.

6. لقاء دراسي حول موضوع: التحول الرقمي في خدمة المواطن ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

نظمت وزارة إصلاح الادارة والوظيفة العمومية لقاءا دراسيا ترأسه السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الادارة وبالوظيفة العمومية، يوم الخميس 26 أكتوبر 2017 حول موضوع: "التحول الرقمي في خدمة المواطن ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة".

وقد شكل هذا اللقاء الذي يأتي ضمن سلسلة اللقاءات التي دأبت الوزارة على تنظيمها مع مختلف المسؤولين بالقطاعات العمومية، والذي عرف حضور مسؤولي ومديري نظم المعلومات بكافة القطاعات الوزارية الذين يشتغلون على برامج تحسين الخدمات العمومية والتحول الرقمي، فرصة لتقاسم مضامين التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016 الذي تعدى في مضمونه ربط التحول الرقمي بخدمة المواطن إلى ربطه بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي ننشدها.

أشغال اللقاء الدراسي حول موضوع: "التحول الرقمي في خدمة المواطن ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة"-الرباط، 26 أكتوبر 2017

كما عرف هذا اللقاء نقاشا مستفيضا حول واقع الإدارة المغربية التي لازالت تعاني من عدة اختلالات خاصة تلك المرتبطة بحكامة الأوراش الإصلاحية، حيث أكد الحضور على أن إصلاح الإدارة مرتبط أساسا بتحول جدري يشمل الأبعاد التنظيمية والتدبيرية والأخلاقية والرقمية.

4- التعاون الدولي:

تشكل آليات الشراكة والتعاون الدولي أهمية بالغة في مواكبة ودعم الأوراش والمشاريع المتعلقة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، من خلال تطوير التعاون الثنائي لتنفيذ برامج عمل ترتكز أساسا على تكوين الأطر وتبادل التجارب، والتعاون المتعدد الأطراف مع المنظمات الإقليمية والدولية تعزيزا للحوار حول السياسات العمومية والممارسات الجيدة.

وقد عملت الوزارة برسم 2017على دعم التعاون الثنائي بالتوقيع على اتفاقيات تعاون ثنائية مع دول صديقة وشقيقة، والتعاون المتعدد الأطراف وبلورته بتفعيل دور المغرب وتموقعه كمرجعية جهوية لدعم القدرات وكذا الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول.

أ- التعاون المتعدد الاطراف:

1. التعاون مع الاتحاد الأوربي

❖ إطلاق مشروع "دعم ومواكبة الوزارة في مجال إصلاح الحكامة العمومية "

في إطار التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي، ترأس السيد محمد بنعبد القادر الوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية مراسيم إطلاق مشروع: "دعم ومواكبة الوزارة في مجال إصلاح الحكامة العمومية" وذلك يوم الأربعاء 6 دجنبر 2017، بمقر الوزارة .

ويندرج هذا المشروع ضمن المحور الثاني من برنامج "حكامة" الذي يرتكز على تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز المشاركة المواطنة، ويروم تقديم خبرة عالية ومساعدة تقنية بهدف دعم ومواكبة تنفيذ مشاريع الإصلاح الإداري بالوزارة، إضافة إلى تنظيم ندوات وورشات ودورات تكوينية لمواكبة هذه المشاريع .

مراسيم إطلاق مشروع "دعم ومواكبة الوزارة في مجال إصلاح الحكامة العمومية "في إطار التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي-6دجنبر 2017، بمقر الوزارة.

وسيتم إعداد برنامج عمل مع الخبراء الدوليين، لتفعيل هذا المشروع الذي يرتكز على أربعة محاور ثلاثة منها أفقية تهم:

- تحسين علاقة الإدارة بالمواطنين وجودة الخدمات العمومية بهدف توطيد أواصر الثقة بين الإدارة والمواطنين، عبر تجويد خدمة الإدارة ومردوديتها؛
- دعم الحكامة العمومية والشفافية، للرفع من فعالية الخدمات العمومية وتعزيز الولوج إلى المعلومة لفائدة المرتفقين؛

- تثمين الرأسمال البشري، من أجل دعم مختلف المبادرات التي تندرج في إطار إصلاح منظومة تدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية.

بينما يتعلق المحور الرابع بدعم وتعزيز التدبير الإداري والمالي للوزارة، والذي سيتم تنفيذه من طرف الخبراء الدوليين بهدف تفعيل مشاريع وأنشطة الوزارة.

وللإشارة، يندرج مشروع "دعم ومواكبة الوزارة في مجال إصلاح الحكامة العمومية"، ضمن التدابير التي اعتمدتها الوزارة في إطار مسلسل الإصلاح الإداري الرامي إلى الاستجابة لتطلعات وانتظارات المواطنين لتقديم خدمات عمومية متميزة وتوفير الدعم اللازم لتنفيذ السياسات العمومية.

❖ أشغال المؤتمر الوزاري حول موضوع: "الممارسات الجيدة للحكامة العمومية لصالح المواطن والمقاولة "

شارك السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، في أشغال المؤتمر الوزاري حول موضوع: "الممارسات الجيدة للحكامة العمومية لصالح المواطن والمقاولة "، والمنظم من طرف (SIGMA) المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي (UE) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، لدعم وتطوير الحكامة والإدارة، وذلك يومي 13 و14 دجنبر 2017، بمقر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بباريس .

ويهدف هذا المؤتمر الوزاري، إلى تبادل الآليات والممارسات الجيدة في مجال إصلاح الإدارة والمالية العمومية بين الشركاء والمتدخلين على أعلى مستوى والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي وخبراء اللجنة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

مشاركة السيد الوزير محمد بنعبد القادر في أشغال المؤتمر الوزاري حول موضوع: "الممارسات الجيدة للحكامة العمومية لصالح المواطن والمقاولة "- باريس .14 دجنبر 2017

وقد ألقى السيد محمد بنعبد القادر، خلال اليوم الثاني للمؤتمر، الخميس 14 دجنبر 2017، أثناء الجلسة العمومية الأولى، مداخلة تناول فيها كيفيات تطوير الإدارة العمومية للاستجابة إلى تطلعات المواطنين. كما قدم السيد الوزير عرضا حول مخطط عمل الحكومة لإصلاح الإدارة، الذي يستند إلى أربعة مداخل تشمل البعد التنظيمي عبر وضع الآليات الكفيلة بتكريس المبادئ العامة للحكامة الجيدة والبعد التدبيري الكفيل بتحسين أداء الإدارة وتعزيز نجاعتها، والبعد الأخلاقي ويتعلق الأمر بتوطيد قيم النزاهة والشفافية في تدبير الشأن العام، وكذا البعد الرقمي من خلال إعداد مخطط للتحول الرقمي للخدمات العمومية.

وعلى هامش هذا المؤتمر، عقد السيد الوزير لقاء ثنائيا مع السيد"Olivier DUSSOPT "، كاتب الدولة لدى وزير الحسابات العمومية بفرنسا، حيث تطرق الطرفان إلى سبل تفعيل مذكرة التعاون التي وقعت من طرف الجانبين بتاريخ 16 نونبر 2017. واتفق الطرفان على عقد اجتماع للخبراء بالرباط لبلورة برنامج الشراكة بين الطرفين .

كما أجرى السيد الوزير لقاءا آخر مع السيد"Marcos BONTURI"، مدير الحكامة العامة، بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بغية تقييم حصيلة أنشطة التعاون بين الوزارة والمنظمة، ومناقشة سبل تطوير التعاون وتبادل التجارب والخبرات في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

2. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

❖ زيارة عمل لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باريس

قام السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الادارة والوظيفة العمومية بزيارة عمل لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل استعراض مجالات التعاون بين المغرب والمنظمة وذلك يوم الثلاثاء 27 يونيو 2017 بمقر المنظمة بباريس.

وقد استقبل السيد الوزير من طرف السيد إنجيل غوريا الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حيث أجرى الجانبان محادثات هامة شملت آفاق تطوير وتوسيع برامج الشراكة بينهما خاصة في مجال الحكامة العمومية والإصلاحات الهيكلية التي تخص الادارة الالكترونية وتعزيز قيم النزاهة ومحاربة الرشوة وكذا تجويد الخدمة العمومية.

كما التقى السيد الوزير بمقر المنظمة بالسيد "رولف ألتر" مدير الحكامة العمومية والتنمية الترابية وأجرى معه محادثات حول عدد من مشاريع التعاون في مجال إصلاح الإدارة توج بالتوقيع على إعلان مشترك أكد فيه الجانبان على تقوية التعاون في إطار برنامج التعاون"MENA-OCDE"من خلال مشروعين اثنين " صوت المواطنة بالمغرب" ثم مشروع " دعم الحكامة المفتوحة والاصلاحات لمكافحة الرشوة من أجل تقوية الثقة في الادارة بالمغرب."

السيد الوزير محمد بنعبد القادر يلتقي بالسيد "رولف ألتر" مدير الحكامة العمومية والتنمية الترابية، بمقر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بباريس -27 يونيو 2017

وقد شكل هذا اللقاء، فرصة عبر فيها الطرفان عن قناعتهما المشتركة على أن هذا التعاون الثنائي سيكون له وقع إيجابي في مجال إصلاح الادارة والوظيفة العمومية، كما سيقوي قدرات الوزارة كي تتمكن من تنفيذ برامجها الإصلاحي.

3. المنظمة العربية للتنمية الإدارية:

❖ انعقاد الدورة العادية (105) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية

شارك السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الادارة وبالوظيفة العمومية في اجتماعات الدورة العادية (105) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وذلك يوم الجمعة 12 ماي 2017 بالدار البيضاء.

وقد نوقش خلال هاته الدورة على مستوى الوزراء، متابعة تنفيذ القرارات السابقة للمجلس التنفيذي، ومناقشة مجموعة من التقارير المتمثلة في:

- تقرير إنجازات المنظمة لسنة 2016؛
- تقرير الحسابات الختامية والقوائم المالية للمنظمة؛
- تقرير مدقق للحسابات وتقرير المراقب الداخلي لسنة 2016.

كما تدارس المجلس التعديلات المتعلقة باتفاقية إنشاء المنظمة وكذا الهيكل التنظيمي المقترح للمنظمة.
وشكل اجتماع المجلس التنفيذي مناسبة للقاء بالدول الشقيقة والصديقة لتبادل الآراء حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك ولاسيما منها المتعلقة بتطوير الإدارة في الدول العربية.

❖ انعقاد الدورة الاستثنائية(54) للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية 13ماي 2017 -الدار البيضاء

ترأس السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية اجتماع الدورة الاستثنائية (54) للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بالنيابة عن رئيس الجمعية العمومية، وذلك يوم السبت 13 ماي 2017 بالدار البيضاء.

وقد شارك في هذه الاجتماعات، السادة وزراء الوظيفة العمومية ورؤساء وفود الدول العربية الأعضاء في الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية وممثل جامعة الدول العربية.

وفي مقدمة المواضيع التي نوقشت خلال هاته الدورة على مستوى الوزراء، النظر في التعديلات المتعلقة باتفاقية إنشاء المنظمة وكذا الهيكل التنظيمي المقترح للمنظمة، حيث وافق المشاركون مبدئيا على التعديلات في وثيقة الاتفاقية على أن تتولى المديرية العامة إعداد المشروع النهائي للاتفاقية للتوافق مع التوجه بالتحول للتمويل الذاتي الكامل وعرضه على المجلس التنفيذي والجمعية العمومية في دورتهما المقبلة. كما اعتمدت الجمعية العمومية الهيكل التنظيمي الجديد ورفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمصادقة عليه.

كما تم عرض التجارب الإدارية الناجحة لكل من المملكة المغربية، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية.

❖ انعقاد الدورة العادية (106) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية

أشغال الدورة العادية (106) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية-الرباط 20أكتوبر 2017

شارك السيد محمد بنعبد القادر الوزير المكلف بإصلاح الادارة وبالوظيفة العمومية في اجتماعات الدورة العادية (106) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وذلك يوم الجمعة 20 أكتوبر 2017 بالرباط.

وفي مقدمة المواضيع التي نوقشت خلال هاته الدورة على مستوى الوزراء، تتبع تنفيذ القرارات السابقة للمجلس التنفيذي واختيار مكتب تدقيق حسابات جديد لعامي 2018 و2019.

وقد أشاد السيد الوزير محمد بنعبد القادر خلال هذا الاجتماع بالتعاون الوثيق والبناء الذي يطبع علاقة هذه المنظمة بوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بالمملكة المغربية، وبالدور الهام الذي تلعبه هذه الاجتماعات التي تشكل مناسبة لتبادل الآراء والتجارب حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك ولاسيما منها المتعلقة بتطوير الإدارة في الدول العربية.

❖ درع المنظمة العربية للتنمية الإدارية

شارك السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، وعضو المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية في أشغال المؤتمر العربي الرابع للإصلاح الإداري والتنمية، الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية، بتعاون مع وزارة شؤون الرئاسة بالإمارات تحت شعار: "الإدارة بين القطاعين الحكومي والخاص: نحو التميز المؤسسي" وذلك من 19 إلى 21 نونبر 2017 بأبو ظبي.

الوزير محمد بنعبد القادر يتسلم درع المنظمة العربية للتنمية الإدارية خلال مشاركته في أشغال المؤتمر العربي الرابع للإصلاح الإداري والتنمية من 19 إلى 21 نونبر 2017 بأبو ظبي

وقد تميز هذا اللقاء بتسليم درع المنظمة العربية للتنمية الإدارية للسيد محمد بنعبد القادر إلى جانب وزراء عرب مكلفين بالوظيفة العمومية، تكريما لهم على مشاركتهم في أشغال المؤتمر.

وللإشارة فقد تم اعتماد التوصية التي جاء بها السيد الوزير بشأن عقد المؤتمر المقبل تحت عنوان "أخلاقيات المرفق العمومي."

4. المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء (كافراد)

❖ اجتماع المجلس التنفيذي للمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء -كافراد-

ترأس السيد محمد بنعبد القادر وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ورئيس المجلس الإداري للمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء"كافراد"، بمشاركة السادة وزراء الشؤون الادارية الأفارقة ورؤساء الوفود الأعضاء، والسيد المدير العام "للكافراد"، أشغال اجتماع المجلس التنفيذي للمركز وذلك يوم 03 يوليوز 2017 الرباط.

وقد خصص هذا الاجتماع لمناقشة ودراسة عدة نقاط من بينها اعتماد جدول أعمال المجلس الاداري للمركز و ميزانيته للفترة الممتدة ما بين 2016 و 2017 وكذا الميزانية المقترحة للفترة الممتدة ما بين 2017 و 2018.

وعلى هامش هذا الاجتماع، عقد السيد الوزير عدة لقاءات ثنائية مع السادة الوزراء ورؤساء الوفود، تم خلالها مناقشة مختلف القضايا المرتبطة بالتنمية والتدبير الإداريين واعداد اتفاقيات تعاون بخصوص تبادل التجارب والخبرات في كل ما يتعلق بالقدرات المؤسساتية والحكامة وتعزيز برامج التكوين والتدريب والارتقاء بالتعاون الإفريقي-الإفريقي وتشجيع الاندماج.

السيد الوزير محمد بنعبد القادريترأس أشغال اجتماع المجلس التنفيذي "للكافراد" -الرباط، يوم 03 يوليوز2017

ويعد "الكافراد"،مركزا إقليميا متميزا لإنتاج وتبادل ونشر المعرفة في مجالات الإدارة العامة، والحكامة، واستراتيجيات وسياسات التنمية ويعمل كذلك على دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة. كما يسعى المركز إلى دعم الدول الإفريقية في برامجها المتعلقة بالإصلاح الإداري والتكوين وتحسين الخدمات العمومية، كما يعتزم أن يصبح مرجعا في مجال استراتيجيات التنمية بإفريقيا.

وللمجلس الإداري "للكافراد" سلطة المراقبة والوصاية العامة ويتكون من وزراء الوظيفة العمومية وممثلي الدول الأفارقة الأعضاء. ويعقد المجلس اجتماعاته كل سنة برئاسة السيد وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية للمملكة المغربية. ويمكن للدول الإفريقية غير الأعضاء وكذا للمنظمات الدولية أن تشارك في اجتماعات مجلس الإدارة بصفة ملاحظين.

وقد أحدث المركز سنة 1964 باقتراح من المغرب خلال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر العام لليونيسكو.ويضم المركز حاليا 38 بلدا إفريقيا، انضمت إلى "الكافراد" للاستفادة من خبرته في مجال تطوير الإدارة العمومية والرفع من أداء مؤسسات الدولة. ويتولى المغرب (البلد المضيف) رئاسة المجلس الإداري والمجلس التنفيذي للمنظمة.

❖ الدورة الخامسة والخمسون (55)للمجلس الإداري للمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء -الكافراد-

ترأس السيد محمد بنعبد القادر، وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، ورئيس المجلس الإداري لل"كافراد"، أشغال الدورة الخامسة والخمسون (55) للمجلس الإداري للمركزيوم 04 يوليوز2017.وتميز هذا الاجتماع بمشاركة عدد من وزراء الوظيفة العمومية بإفريقيا والخبراء والمسؤولين المكلفين ببرامج إصلاح الإدارة ومؤسسات الدولة، وكذا مندوبي الدول الأعضاء "بالكافراد."

السيد الوزير محمد بنعبد القادريترأس أشغال الدورة (55) للمجلس الإداري "للكافراد" الرباط، 04يوليوز2017.

وقد خصصت هذه الدورة لاعتماد تقرير الدورة الرابعة والخمسون للمجلس الإداري وتقرير المجلس التنفيذي، وتقرير أنشطة "الكافراد" للفترة الممتدة من 2016 الى 2017، كما تم دراسة برنامج العمل للفترة الممتدة من 2017 إلى 2018، وكذا

انتقاء المرشحين للجائزة الإفريقية في مجال الخدمات العمومية في نسختها الثانية، والتي تهدف إلى تشجيع البلدان الإفريقية على المزيد من الابتكاروالمبادرات التي من شأنها تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن.

وقد أفضت أشغال المجلس إلى نتائج مهمة تم التوافق حولها بهدف دعم دور المركز والرفع من قدراته للاضطلاع بالمهام الموكولة إليه.

❖ انعقاد الدورة الثالثة عشرة (13) للمنتدى الإفريقي لتحديث الإدارة العمومية ومؤسسات الدولة:

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بتعاون مع المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء "كافراد" الدورة الثالثة عشرة (13) للمنتدى الإفريقي لتحديث الإدارة العمومية ومؤسسات الدولة حول موضوع: "محاربة الرشوة في المرافق العمومية بإفريقيا باعتبارها أداة لمأسسة الحكامة العمومية المسؤولة "، يومي 5 و6 يوليوز 2017 بالرباط وذلك على هامش انعقاد الدورة الخامسة والخمسين (55)للمجلس الإداري لـ"كافراد."

وعرف هذا المنتدى مشاركة السادة وزراء إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية والحكامة للدول الإفريقية ومندوبو الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الكافراد ومسؤولو مؤسسات التكوين والبحث في مجال الإدارة العمومية، وكذا ممثلو المؤسسات الجهوية والدولية المختصة، حيث تم طرح ومناقشة مختلف التجارب والخبرات ووجهات النظر حول طرق تحسين الحكامة المسؤولة في محاربة الرشوة في المرافق العمومية، بالنظر لما تشكله الحكامة المسؤولة كأداة مميزة وناجعة لمواكبة الاستراتيجيات الوطنية لمحاربة الرشوة.

وفي كلمة ألقاها السيد الوزير خلال الجلسة الافتتاحية لهذا المنتدى، ذكر بأن التئام المنتدى الافريقي الثالث عشر لتحديث الادارة ومؤسسات الدولة، بعد العودة التاريخية للمملكة المغربية إلى أحضان أسرتها المؤسساتية، الاتحاد الإفريقي، والقبول المبدئي لطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، يكتسي أهمية كبرى باعتباره تتويج لمسار طويل من العمل الجاد حول قضايا التنمية بالقارة.

أشغال الدورة (13) للمنتدى الإفريقي لتحديث الادارة العمومية ومؤسسات الدولة -الرباط 5و6 يوليوز 2017

وقد تميزت هذه التظاهرة بالتوقيع على اتفاقيات شراكة وتعاون بين المغرب وكل من دول غينيا بيساو، ومالي، وبوركينافاسو. كما تم التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء ومجموعة من المؤسسات الوطنية والدولية.

كما عرف المنتدى تتويج مجموعة من الفائزين بالجائزة الإفريقية للخدمات العمومية في نسختها الثانية، والتي تهدف إلى تشجيع البلدان الإفريقية على المزيد من الابتكاروالمبادرات التي من شأنها تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن.

كما توجت أشغال هذا المنتدى، بإصدار مجموعة من التوصيات، منها على الخصوص :

- السهر على مشاركة المواطن في بلورة وتتبع السياسات العمومية وخاصة منها المتعلقة بمحاربة الرشوة ودعم الحكامة الجيدة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة والسهر على جعل الحكومات منفتحة على مواطنيها ومؤسساتها؛

- بلورة الإرادة السياسية لمحاربة الرشوة من خلال سن قوانين لمواجهة هذه الظاهرة؛
- جعل الرشوة من بين أولويات مشاريع إصلاح الإدارة في إفريقيا وإشراك مؤسسات الحكامة في هذا الورش؛
- دعم إدارة القرب من خلال تطوير الإدارة الإلكترونية بغية تحسين الخدمات العمومية لتواكب متطلبات المواطن؛
- تشجيع مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص، والنقابات في بلورة وتفعيل استراتيجيات محاربة الرشوة.

وتميزت الجلسة الختامية للمنتدى بتوجيه برقية شكر وامتنان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، باسم كل المشاركين في هذا اللقاء.

5. مؤتمر المائدة المستديرة الثامن والثلاثون (38) للجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير (آبام: AAPAM)

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، أشغال مؤتمر المائدة المستديرة الثامن والثلاثون (38) للجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير، الذي انعقد، من 06 إلى 10 نونبر 2017 بمدينة الجديدة، تحت شعار "القيادة التحويلية: تدبير الموارد الوطنية لتنزيل أجندة إفريقيا 2063 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة".

أشغال المؤتمر الثامن والثلاثون (38) للجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير (آبام: AAPAM)-الجديدة من 06 إلى 10 نونبر 2017

وقد عرف هذا المؤتمر، الذي نظم بشراكة مع الجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير واتحاد المدن والحكومات المحلية بإفريقيا والمركز الإفريقي للدريب والبحث الإداري للإنماء (كافراد)، حضور 350 مشارك ينتمون إلى 32 دولة إفريقية.

وللإشارة، فقد أنشئت الجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير (آبام: AAPAM) منذ أكثر من أربعين عاما، وهي جمعية مهنية دولية تضم الممارسين في الشأن العام وكذا فضاء للتعليم والتدرج وإجراء البحوث وتقديم خدمات استشارية في مجال الإدارة العامة والتدبير، في القطاعين العام والخاص في إفريقيا.

وخلصت أشغال هذا المؤتمر إلى بلورة استنتاجات وتبني توصيات هامة، من شأنها أن تساهم في تطوير السياسات التنموية والاستراتيجيات الإدارية، الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة والمندمجة في بلداننا الأفريقية، تتلخص فيما يلي:

- دعوة المسؤولين الأفارقة إلى اعتماد أسس الحكامة الجيدة والنزاهة والشفافية والمساءلة والحكومة المنفتحة كمبادئ أساسية لضمان الاستفادة من الثروات الطبيعية بشكل أمثل،
- دعوة مؤسسات التدريب والتكوين إلى إرساء برامج تعليمية تستجيب للحاجيات الراهنة للمجتمع الإفريقي،
- الاستفادة من النموذج المغربي الذي فتح فرصا للطلبة الأفارقة للدراسة بالمؤسسات الجامعية المغربية برعاية الحكومة المغربية،
- إحداث شبكة للنساء القياديات في الإدارة العمومية على صعيد القارة الإفريقية.

- دعم التعاون جنوب-جنوب وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول الإفريقية بهدف تطوير نموذج إفريقي تنموي مندمج.

وقد شاركت الوزارة في جل فعاليات المؤتمر بما فيها عدد من التظاهرات الموازية التي تناولت مواضيع آنية، حيث كانت مناسبة لتسليط الضوء على تجربة المملكة المغربية التي راكمتها في مجال تعزيز الديمقراطية التشاركية، ودعم مبادئ التشاور والمشاركة والشمولية وربط المسؤولية بالمحاسبة، ومأسسة قيم النزاهة والشفافية والحكومة المنفتحة والمساواة بين الجنسين في المرفق العام.

ب- التعاون الثنائي:

1. تعزيز التعاون الثنائي وتوقيع اتفاقيات تعاون ثنائية مع دول صديقة وشقيقة:

واصلت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية خلال سنة 2017، دعم وتطوير التعاون الثنائي، من خلال توقيع اتفاقيات مع دول صديقة وشقيقة لتنفيذ برامج عمل ترتكز أساسا على تكوين الأطر وتبادل التجارب، تعزيزا للحوار حول السياسات العمومية والممارسات الجيدة.

❖ توقيع مذكرة تفاهم بين لجنة البندقية ووزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بفينيسيا

وقع الوزير محمد بنعبد القادر المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، يوم 6 اكتوبر 2017، في اجتماع الدورة المائة واثنا عشر (112) للجنة الاوروبية للديمقراطية والقانون بفينسيا، مذكرة تفاهم بين اللجنة ووزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، من أجل تعزيز أواصر التعاون المثمر بين الطرفين.

مراسيم التوقيع على مذكرة تفاهم بين لجنة البندقية ووزارة اصلاح الادارة والوظيفة العمومية، فينيسيا،6أكتوبر 2017

وبموجب هذه الاتفاقية، سيعمل الطرفان على تعزيز التعاون من خلال تنفيذ برنامج تعزيز القدرات القانونية لكبار أطر الإدارة العمومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتسهيل إحداث فضاء تبادل التجارب وتعزيز الروابط بين المشاركين.

وفي كلمة ألقاها السيد محمد بنعبد القادر بالمناسبة، رحب فيها بوضع البرلمان المغربي "كشريك من أجل الديمقراطية" لدى الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا منذ يونيو 2011 بستراسبورغ. وذكر السيد الوزير، بأن هذا الوضع الجديد الذي أحرزه المغرب،" يخول للبرلمانيين المغاربة حق حضور أشغال الجمعية البرلمانية التابعة للاتحاد الأوروبي، من دون حق التصويت والمشاركة في أشغال اللجان التابعة للجمعية لتدارس القضايا ذات الاهتمام المشترك."

❖ اتفاقية حول: "قانون الحق في الحصول على المعلومة."

شارك السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، في أشغال الدورة التاسعة والثلاثين للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة -اليونيسكو-الذي نظم ما بين 30 أكتوبر و14 نونبر 2017 بباريس. وعلى هامش هذا المؤتمر الذي عرف مشاركة 195 دولة عضو في المنظمة، قام السيد الوزير والسيدة "أرينا بوكوفا" المديرة العامة لليونيسكو، بالتوقيع على اتفاقية تعاون في مجال تأمين تعزيز الحق في الحصول على المعلومة.

مراسيم التوقيع على اتفاقية تعاون ثنائية في مجال تأمين تعزيز الحق في الحصول على المعلومة بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ومنظمة اليونيسكو

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تقديم الدعم التقني للمغرب في مرحلة تفعيل مضامين قانون الحق في الحصول على المعلومة وذلك عبر إعداد برامج تحسيسية وتكوينية يؤطرها خبراء من المغرب ومنظمة اليونسكو.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الحق في الحصول على المعلومة يعد ضروريا لتفعيل برنامج إصلاح الإدارة وجعلها أكثر شفافية ونزاهة، كما سيساهم في تأهيل المغرب للعضوية في المبادرة الدولية المتعلقة بالشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وكذا تشجيع جاذبية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، والدفع بالمرافق العمومية لمراجعة وتحيين معطياتها وترسانتها القانونية، وتحفيزها على إنتاج المعلومة، وعلى حسن استعمال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات.

❖ التوقيع على إعلان للنوايا على هامش الدورة الثالثة عشرة من الاجتماع المغربي-الفرنسي العالي المستوى.

ترأس كل من السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، والسيد "إدوارد فيليب"، رئيس الوزراء الفرنسي الدورة الثالثة عشرة من الاجتماع المغربي-الفرنسي العالي المستوى، حيث تم التوقيع على إعلان للنوايا بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ووزارة العمل والحسابات العمومية بفرنسا، وذلك يوم 16 نونبر 2017 بالرباط.

ويروم هذا الإعلان تبادل الخبرات والتعاون في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية لاسيما الإدارة الإلكترونية، وتبسيط المساطر الإدارية، وتدبير الموارد البشرية، والحكومة المنفتحة، وجودة الخدمات العمومية، والولوج إلى المعلومة وكذا تعزيز التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي. وعلى إثر هذا التوقيع، تقرر إحداث لجنة مكونة من مسؤولين عن وزارة العمل والحسابات العمومية بفرنسا والوزارة لتفعيل الإعلان وتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده الجانبان.

مراسيم التوقيع على إعلان للنوايا بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ووزارة العمل والحسابات العمومية الفرنسية-الرباط 16 نونبر 2017.

وقد شكل هذا اللقاء، فرصة لتطوير التعاون الثنائي بين البلدين حيث سيكون له وقع إيجابي على الإصلاحات التي يعتزم المغرب إقرارها في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

❖ التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ووزارة المالية لجمهورية البرتغال

على هامش أشغال الدورة الثالثة للاجتماع المغربي-البرتغالي العالي المستوى الذي ترأسه كل من السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، والسيد أنطونيو كوستا، الوزير الأول للجمهورية البرتغالية، تم التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ووزارة المالية لجمهورية البرتغال، وذلك يوم 5دجنبر 2017 بالرباط.

مراسيم التوقيع على اتفاقية شراكة وتعاون بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ووزارة المالية بجمهورية البرتغال-الرباط 5 دجنبر 2017

وتروم هذه الاتفاقية تبادل التجارب والخبرات في إطاربرنامج عمل سنوي يخص مجالات تهم إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، لاسيما التعاون المتعدد الأطراف. وعلى إثرهذا التوقيع، تقرر إحداث لجنة مكونة من مسؤولين عن الوزارة من جهة وعن وزارة المالية بالبرتغال من جهة أخرى لتفعيل مضامين الاتفاقية وتتبع وتنفيذ وتقييم أنشطة برنامج العمل السنوي الذي اعتمده الجانبان.

❖ تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين المملكة المغربية ودولة جيبوتي

استقبل السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الادارة والوظيفة العمومية، السيدة مؤمنة حومد حسن، وزيرة المرأة والأسرة لدولة جيبوتي وذلك يوم الجمعة 28 أبريل 2017، بمقر الوزارة.

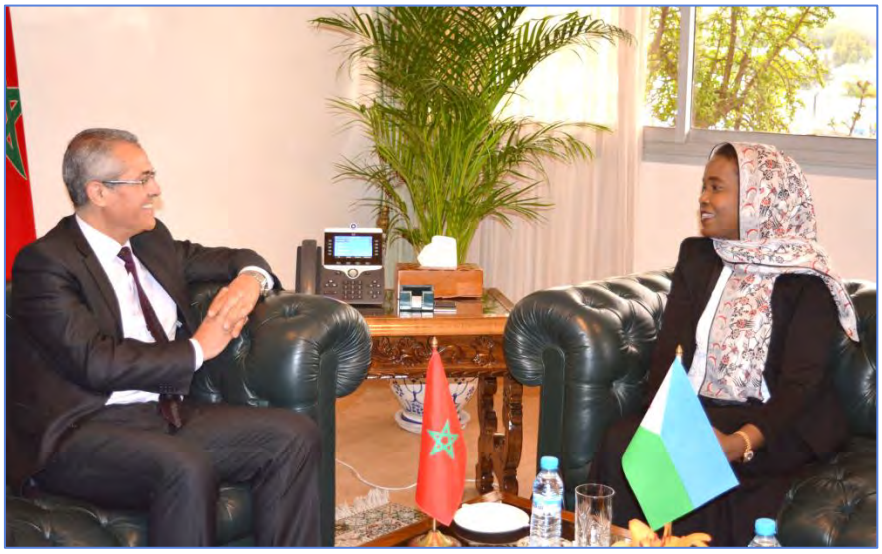

السيد الوزير محمد بنعبد القادر، يستقبل السيدة مؤمنة حومد حسن وزيرة المرأة والأسرة لدولة جيبوتي-الجمعة 28 أبريل 2017، بمقر الوزارة

وقد تم تقديم عرض حول مختلف أوراش وزارة الاصلاح الاداري والوظيفة العمومية المتعلقة بمأسسة المساواة بين الجنسين من خلال استراتيجية مقاربة النوع بالوظيفة العمومية والإجراءات المؤسساتية الرامية إلى النهوض بوضعية المرأة، والدور الذي يلعبه مرصد مقاربة النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية وشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بمقاربة النوع بالوظيفة العمومية والتي تضم في عضويتها مسؤولين بمختلف الوزارات والإدارات العمومية في أفق تحقيق تمثيلية منصفة للنساء في الوظيفة العمومية.

وقد شكلت هذه الزيارة، فرصة لتبادل المعرفة والخبرات والتشجيع النموذجي للتعاون جنوب-جنوب من أجل الارتقاء بالتعاون الإفريقي وتشجيع الاندماج والتكامل الإقليمي الذي يشكل عاملا للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان الإفريقية.

❖ تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين المملكة المغربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

تم خلال استقبال السيد الوزير محمد بنعبد القادر، للسيدة ليلى رحيوي ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة المغاربية، تدارس سبل تنزيل استراتيجية مقاربة النوع بالوظيفة العمومية مع وضع خريطة طريق وبرنامج عمل بخصوص الإجراءات المؤسساتية الرامية إلى النهوض بوضعية المرأة، والعمل على بلوغ تمثيلية متكافئة بين النساء والرجال في الوظيفة العمومية. وذلك يوم 28 أبريل 2017 بمقر الوزارة.

كما تم دراسة إمكانية دعم مرصد مقاربة النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية والذي يعتبر الأداة الملائمة لرصد التدابير الهادفة إلى الرفع من مستوى تمثيلية نسبة النساء في المناصب العليا ومناصب المسؤولية.كما تم الاتفاق على إعداد برنامج عمل، يغطي الفترة الممتدة من 2017إلى غاية 2019، مع توفير الدعم والمواكبة لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية من طرف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتنزيل المبادرات الرامية إلى اعتماد مبدأ المساواة بين الجنسين.

السيد الوزير محمد بنعبد القادر يستقبل السيدة ليلى رحيوي، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة المغاربية -الرباط، 28 أبريل 2017

❖ تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية

قام السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، بزيارة عمل لإسبانيا للتباحث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وذلك في إطار تعزيز التعاون الثنائي بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

وقد استقبل السيد الوزير محمد بنعبد القادر، من طرف السيد "كريستوبال مونترو روميرو"، وزير المالية والإدارة العمومية الإسبانية، بحضور السيدة "الينا كولادو مارتينز" كاتبة الدولة المكلفة بالوظيفة العمومية بالمملكة الإسبانية وذلك يوم الجمعة 16 يونيو 2017 بمقر وزارة المالية والإدارة العمومية بمدريد .

استقبال السيد الوزير محمد بنعبد القادر، من طرف السيد "كريستوبال مونترو روميرو"، وزير المالية والإدارة العمومية بالمملكة الإسبانية-مدريد 16 يونيو 2017

وشكل هذا اللقاء مناسبة لتداول سبل تعزيز التعاون في إطار مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها من طرف الجانبين والتي تحدد إطارا للتعاون الثنائي يرتكز على تبادل الخبرات والتجارب وإعداد برامج مشتركة في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وتثمين الرأسمال البشري ودعم الحكامة وتقوية القدرات واللاتمركز الإداري، وفق مخططات عمل سنوية تشمل مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك .

❖ تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا الاستوائية

السيد الوزير محمد بنعبد القادر، يستقبل للسيد كريسنطس أبما أندو سفير جمهورية غينيا الاستوائية -الإثنين 19 يونيو 2017، بمقر الوزارة.

استقبل السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، السيد "كريسنطس أبما أندو"، سفير جمهورية غينيا الاستوائية، وذلك يوم الإثنين 19 يونيو 2017، بمقر الوزارة.

وتدارس الجانبان خلال هذا اللقاء، سبل تعزيز العلاقات المتميزة بين البلدين في المجالات ذات الاهتمام المشترك ولاسيما في مجال إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية. كما تمت دراسة سبل انضمام غينيا الاستوائية إلى المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء "كافراد" . وتأتي هذه الزيارة، في إطار تشجيع نموذج التعاون جنوب-جنوب من أجل الارتقاء بالتعاون الإفريقي والاندماج والتكامل الإقليمي الذي يشكل عاملا للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان الإفريقية.

❖ تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين المملكة المغربية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالمغرب.

استقبل السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، يوم الأربعاء 14 يونيو 2017، بمقر الوزارة، السيد "فيليب بوانزو" الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالمغرب. وقد تم خلال هذا اللقاء، تدارس العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي تتمحور بالأساس حول تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

السيد الوزير محمد بنعبد القادر، يستقبل السيد "فيليب بوانزو" الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالمغرب - 14 يوليوز 2017 بمقر الوزارة

❖ تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين المملكة المغربية وجمهورية لبنان

في إطار توطيد أواصر العلاقة المتميزة بين الجمهورية اللبنانية والمملكة المغربية، وتأكيد الرغبة الصادقة في تعزيز التعاون في مختلف المجالات، استقبل السيد محمد بنعبد القادر الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، السيدة عناية عز الدين، وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بجمهورية لبنان والوفد المرافق لها يوم الاثنين 18 شتنبر 2017، حيث وقع الجانبان على برنامج عمل لتفعيل اتفاقية التعاون الموقعة بين البلدين الشقيقين.

مراسيم التوقع على برنامج عمل لتفعيل اتفاقية التعاون بين الجمهورية اللبنانية والمملكة المغربية.

وقد تم عقد اجتماعات للجنة المتابعة المكونة من خبراء لبنانيين ومغاربة في مجال الإصلاح الإداري والحكامة، حيث تم تقديم عروض عن مشاريع الوزارة، عرفت مناقشة مختلف المداخل الإصلاحية التي تروم تعزيز روابط الثقة بين الإدارة

والمواطن، وتثمين الرأسمال البشري. وتطوير آليات الحكامة والتنظيم. كما اضطلع الخبراء اللبنانيون على تجربة المملكة في إطار تطلعها إلى الانضمام لمبادرة الحكومة المنفتحة (OGP) .

❖ تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين المملكة المغربية والبرتغال

على هامش الزيارة الرسمية التي قام بها الوفد البرتغالي لبلادنا للمشاركة في أشغال الدورة الثالثة عشرة للاجتماع المغربي البرتغالي العالي المستوى، استقبل السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، يوم 4 دجنبر 2017، السيدة كراسا فونسيكا كاتبة الدولة للتحديث الإداري بالبرتغال.

زيارة السيدة كراسا فونسيكا، كاتبة الدولة للتحديث الإداري بالبرتغال-يوم 4دجنبر 2017 لمقر الوزارة

وقد شكل هذا اللقاء، الذي ذكر فيه الجانبان بالعلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين الصديقين، فرصة لتدارس العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين وتعزيز التعاون في مجال إصلاح الإدارة العمومية، وذلك من خلال تبادل الخبرات والتجارب الناجحة.

2. التكوين واستكمال الخبرة:

❖ تقوية التعاون بين المملكة المغربية وفرنسا في مجال التكوين والتكوين المستمر.

قام السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية بزيارة عمل للمدرسة الوطنية للإدارة بباريس، وذلك يوم الخميس 29 يونيو 2017.

وقد تدارس الطرفان خلال هذه الزيارة، سبل تقوية التعاون بين المملكة المغربية وفرنسا في مجال التكوين لاسيما في المالية العمومية والعلاقات الدولية وكذا التكوين المستمر الطويل والقصير الأمد بهدف تطوير المردودية والكفاءات لكافة أطر الإدارات العمومية بالمملكة.

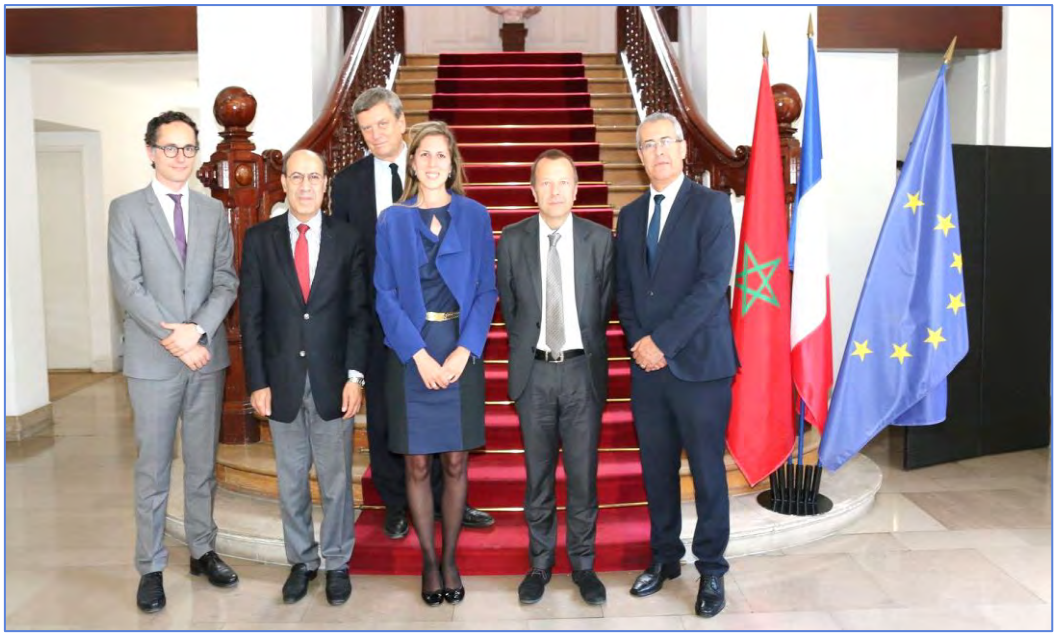

السيد الوزير محمد بنعبد القادر في زيارة عمل للمدرسة الوطنية للإدارة بباريس - يوم الخميس 29 يونيو 2017

❖ **دعم وتطوير قدرات الأطر العليا للإدارة العمومية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دورة تكوينية بتعاون مع اللجنة الأوروبية للديمقراطية والقانون):**

ترأس السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، افتتاح أشغال الدورة التكوينية التي نظمتها الوزارة بتعاون مع اللجنة الأوروبية للديمقراطية والقانون (لجنة البندقية Commission de Venise) حول موضوع:" الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة بالمرفق العام معايير وسياسات"، وذلك يوم الإثنين 25 شتنبر 2017 بالمركز الدولي للمؤتمرات بالصخيرات.

افتتاح أشغال دورة تكوينية حول موضوع:" الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة بالمرفق العام معايير وسياسات" بتعاون مع اللجنة الأوروبية للديمقراطية -الصخيرات ،25شتنبر 2017-

وتندرج هذه الدورة التكوينية، التي امتدت من 25 إلى 28 شتنبر 2017، في إطار العمل المشترك والعلاقات الاستراتيجية التي تجمع الوزارة واللجنة الأوربية للديموقراطية والقانون، في سياق دعم كل المبادرات الكفيلة بتعزيز دولة الحق والقانون والحكامة الجيدة والنزاهة والديموقراطية وحقوق الإنسان. وقد عرفت هذه الدورة، مشاركة عدد من المسؤولين والخبراء

المغاربة والدوليين ودول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط(مينا) المنتمون إلى كل من الأردن وتونس والجزائر ومصر وفلسطين ولبنان وموريتانيا والمغرب.

وتستهدف هذه الدورة التكوينية التي توجت بتقديم شواهد للأطر العليا المشاركة، دعم وتطوير قدرات الأطر العليا للإدارة العمومية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث عرض مسؤولو الوظيفة العمومية بالمغرب وبدول منطقة مينا بالإضافة إلى خبراء دوليين عروضا لمناقشة مواضيع متعلقة بتعزيز النزاهة ومحاربة الرشوة بالمرفق العام، بغية تبادل التجارب والتعرف على مختلف المبادرات الرائدة بهذه الدول.

جدول حصيلة مشاركة الأطر المغربية في التداريب والدورات التكوينية بالخارج برسم سنة 2017

بلدان الاستقبال	عدد الموظفين المستفيدين
فرنسا	42
الكويت	20
المانيا	3
هولندا	8
إيطاليا (بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)	23
الصين	1
المجموع	85

منشورات وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

www.mmsp.gov.ma
www.service -public.ma
www.emploi-public.ma
www.chikaya.ma

www.facebook.com/MFPMAMAROC www.twitter.com/MFPMA

شارع الحاج أحمد الشرقاوي، ص.ب 1076، الحي الإداري، أكدال-الرباط